رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

نوفمبر 2025 م - جمادى الأولى 1447 هـ

33
2025

November 2025

البلاد التي تصوّت ثم تصمت

الكوتا العراقية: إنصاف على الورق إقصاء في الواقع

اقرأ أيضاً:

- في كوردستان خارطة الطريق نحو قطاع طاقة مستدام ومستقل
- أوروبا تبحث عن استراتيجيات للبقاء في عالم متقلب
- لماذا يعد جواز السفر العراقي من الأضعف عالمياً؟
- ترمب بين الثناء العسكري والتحدي الدبلوماسي

رئيس التحرير

انتخابات... بوطن خارج الصندوق

العدد 33 - عام 2025

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
نازنيين مندلاوي
د. مهدي نور الدين محمد
د. كاوه ياسين سليم
فراس النجماوي

التدقيق اللغوي
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة
أحمد حسين الجاف
د نادية طلعت سعيد
د. آشنا بابان
سهين مفتي
رزكار لشكري
جنان الطيار
أمير زنكنه
وفا كريم
امنة فاضل القوج

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين
د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
د أميرة جعفر شريف
هيوا سعاد
د. فرهاد كاكائي
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

انتخابات...

بوطن خارج الصندوق

صاحب الامتياز
رئيس التحرير

في كل دورة انتخابية، تتكرر المسرحية نفسها: ضجيج الشعارات، ووعود الإصلاح، وسباق المقاعد، وكأن الوطن يُقاس بعدد الأصوات لا بعدد الأشخاص الذين ينتمون إليه، فالواقع وللأسف الشديد يشير إلى أمر أخطر، وهو أن ما نفتقده ليس انتخابات نزيهة، بل انتماء صادقا، وشعوراً بأننا نعيش في وطن اسمه العراق كذلك إلى جوهر الأشياء وهو أن المواطن شريك في صيانة وجوده لا مجرد ناخب يسجل صوته في صندوق محكم الإغلاق.

فاليوم نرى أن العملية السياسية تحولت إلى أداة لتفكيك الانتماء الوطني، أكثر من كونها وسيلة لخدمة الوطن، وباتت معظم الأحزاب السياسية عبارة عن آلات لإعادة إنتاج ذاتها بدل أن تكون أدوات بناء، أما السياسيون فباتوا أكثر مهارة في فن الخطابة وإقناع الشارع بالأوهام، وأقل قدرة على إدارة الدولة أو خدمة المجتمع.

والمصيبة الحقيقية أن المواطن العادي يعيش في متلازمة استطيع أن أقول عنها متلازمة «الولاءات المتضاربة»، والتي جعلته بين شخصية تواجه الفساد، وشخصية لا ترى مستقبلا سوى في إعادة إنتاج نفس الوجوه.

وهنا بإمكاننا القول رحم الله «الانتماء الوطني» الذي مات بعد أن ورثته هويات فرعية قسمت الشارع وغذت الانقسام.

والسؤال هنا... هل بالفعل صار الوطن خارج صندوق الاقتراع؟

نعم، أقولها صراحة... فحين تكون الانتخابات وسيلة لتثبيت النفوذ وليس لتجديد الشرعية الوطنية، يكون الوطن خارج الصندوق، وحين ينجح السياسي في توظيف الانتخابات لصالحه بدل أن يقدم مشروعاً حقيقياً وملموساً يكون الوطن خارج الصندوق.

وكل ذلك جعل الشعب العراقي بين ثلاثة مسارات:

فئة وطنية معارضة تحاول الدفاع عن المصلحة العامة، لكنها مهمشة.

فئة فقدت انتماءها وانسحبت من المشاركة الحقيقية، لتصبح مجرد جمهور صامت.

فئة صغيرة لكنها مؤثرة ارتبطت مصالحها ببعض السياسيين، وهي التي تُديم أزمة الوطن وتعيد إنتاج ذات الوجوه الفاسدة.

والنتيجة: الوطن خارج الصندوق، والصندوق خارج الوطن.

الانتخابات اليوم وحدها لا تُعيد للوطن كرامته، ولا تُحيي القلب الذي جفّ من الإيمان بالمستقبل، ما نحتاجه هو إعادة تعريف الانتماء الوطني، أن يكون الوطن ليس فقط شعاراً يُرفع في موسم انتخابي، بل مسؤولية يومية وممارسة مستمرة.

إن ما نحتاجه اليوم هو بناء الإنسان قبل البرلمان، ووطن حقيقي لا صندوق انتخابي، وقيم وطنية وإنجاز حقيقي لا برامج كلام سياسي.

وقبل كل هذا وذاك نحتاج إلى إصلاح الضمير، وتعزيز الأخلاق والشفافية والمساءلة.

فإعادة الإيمان بالوطن قبل التفكير بمن يحكمه، هو ما يجعل المواطن شريكاً حقيقياً، لا مجرد ناخب يُستغل صوته لبناء أمجاد للغرباء عن هذا الوطن الملكوم.

رئيس الحكومة

يفتتح مستشفى (شورش - هيتيت) العام في ديرلوك

في إطار تعزيز البنية التحتية الصحية وتوسيع نطاق الخدمات الطبية في المناطق الجبلية والنائية، افتتح رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، في (أكتوبر) ٢٠٢٥، مستشفى (شورش -هيتيت) العام في ناحية ديرلوك التابعة لقضاء العمادية بمحافظة دهوك.

وعقب مراسم الافتتاح، تفقّد رئيس الحكومة أقسام المستشفى كافة، واطّلع عن كثب على التجهيزات الحديثة ونوعية الخدمات الصحية التي ستُقدّم للمواطنين.

وفي كلمة له بالمناسبة، أوضح رئيس الحكومة أن هذا المشروع الحيوي جاء تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس بارزاني ، وبهدف تحسين مستوى الرعاية الصحية لأهالي المنطقة، واستجابةً لمطالبهم.

وأشار إلى أن ضرورة إنشاء المستشفى نبعت من الظروف الخاصة للمنطقة، موضحاً أنه في كثير من الأحيان، وخاصة في فصل الشتاء ومع تساقط الثلوج، كان المرضى يواجهون صعوبة بالغة في الوصول إلى مستشفيات أخرى في العمادية أو دهوك أو أربيل. وأضاف أنه بناءً على ذلك، تقرر بناء المستشفى، مؤكداً أن المشروع نُفذ وفق معايير طبية حديثة، مشيداً بجودة العمل المنجز الذي لمسه بعد تفقده أروقة المستشفى وأقسامه، كما أعرب عن ثقته العالية بالطواقم الطبية، مشيراً إلى أن المستشفى يضم أطباءً وممرضين ممتازين سيقدمون رعاية فائقة لأهالي المنطقة، بحيث لن يضطروا بعد الآن للسفر إلى مدن أخرى لتلقي العلاج. وفي ختام كلمته، وجّه رئيس الحكومة إشادة خاصة بأهالي المنطقة، مؤكداً أنهم يستحقون كل الخدمات الممكنة، مبيناً أن المنطقة كانت وما تزال رمزاً للتضحية والنضال، وأن الدور الآن هو لخدمة أبناء هذه المنطقة بشكل أكبر وبما يليق بتضحياتهم. ويتألف المستشفى، الذي بلغت تكلفة إنشائه ٤٣ مليون دولار، من أربعة طوابق بسعة ١٠٠ سرير، ويُعد من المشاريع الصحية الاستراتيجية في دهوك.

عد أعمال تحديث وتأهيل شاملة..

رئيس الحكومة يفتتح «الفندق الحجري» في سرسنك

في إطار دعم وتطوير القطاع السياحي وتأهيل المرافق الحيوية والتراثية، افتتح رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، في (أكتوبر) ٢٠٢٥، «الفندق الحجري» في ناحية سرسنك بقضاء العمادية التابع لمحافظة دهوك. ويأتي هذا الافتتاح بعد أن خضع الفندق لعملية تجديد وتأهيل وتحديث شاملة، ليعود لاستقبال السياح والزوار بحلة جديدة. وعقب مراسم إعادة الافتتاح، تفقد رئيس الحكومة أقسام الفندق ومرافقه المحدّثة، واطلع على ما تم إنجازه من أعمال صيانة وتطوير.

ويُعد «الفندق الحجري»، الذي شُيد على مساحة ١٥،٠٠٠ متر مربع وبطاقة استيعابية تصل إلى ١٥٠ شخصاً، من المعالم البارزة في المنطقة، إذ يعود تاريخ إنشائه إلى عام ١٩٤٦، وكان قد افتتح للمرة الأولى عام ١٩٥١.

رئيس الحكومة

يفتتح مشروع مياه قوشتبه الاستراتيجي

ويؤكد: حماية بيئة كوردستان واجب على كل فرد

رئيس الحكومة في كلمته:

* الاستغلال الأمثل للموارد المائية واجبنا الأسمى وحمايتها من الهدر مسؤولية جماعية

* الحكومة ستظل خادمة للشعب وستواصل مسيرة الازدهار وتوسيع المشاريع الخدمية

في إطار المساعي المتواصلة لحكومة إقليم كوردستان لتعزيز البنية التحتية الخدمية وتأمين الموارد الحيوية للمواطنين، افتتح رئيس الحكومة مسرور بارزاني، خلال مراسم رسمية، مشروع مياه قوشتبه وبيستانه والأرياف المحيطة الاستراتيجي.

وفي كلمة له خلال المراسم، رحب رئيس الحكومة بالحضور، مؤكداً على الأهمية الفائقة للمياه باعتبارها سر الحياة وأساسها، وشدد على ضرورة الاستغلال الأمثل لهذه النعمة الإلهية العظيمة وتجنب أي هدر فيها.

وأوضح رئيس الحكومة أن التوسع العمراني المستمر وزيادة الطلب على المياه، استوجبا تنفيذ مشاريع مائية نوعية تصل إلى كافة المدن والبلدات والقرى، بهدف توفير الراحة للمواطنين وضمان الاستفادة المثلى من المياه، لافتاً إلى الانخفاض الكبير الذي شهده منسوب المياه الجوفية، وهو ما يضاعف أهمية هذه المشاريع في تأمين مياه الشرب والزراعة وتحسين الواقع المعيشي.

وأعرب عن تقديره العالي للشركة المنفذة (آوزان) لإنجازها المشروع في وقت قياسي يقل عن عام، كما قدّم شكره إلى وزارة البلديات على دعمها ومساندتها، وللمحافظ وجميع الكوادر الحكومية التي شاركت كفريق واحد في إنجاح هذا المنجز الحيوي.وتطرق رئيس الحكومة إلى تحديات شح المياه وتغير المناخ، مؤكداً أن الحفاظ على الموارد المائية والبيئة هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق كل فرد، وبين أن تأثيرات قلة الأمطار والجفاف واضحة في العراق والمنطقة، وهو ما يفرض اتخاذ إجراءات جدية لتقليل الأضرار الناجمة عن هذه الأزمة العالمية، كاشفاً عن جهود تبذل مع الشركاء الدوليين للمساعدة في مواجهة هذه التحديات.

وفي سياق متصل، أعلن رئيس الحكومة عن المضي قدماً في إطلاق حزمة من المشاريع الخدمية الأخرى، بعضها أنجز بالفعل وبعضها قيد التنفيذ أو التخطيط المستقبلي، وأشار إلى القرار الأخير بإنشاء مشروع مياه دوكان-السليمانية الكبير، الذي سيسهم بفاعلية في معالجة أزمة المياه في محافظة السليمانية، معرباً عن أمله في استكمال كافة المشاريع لضمان عدم معاناة أي منطقة في كوردستان من شح المياه. ووجه رئيس الحكومة دعوة إلى المؤسسات التربوية، وعلماء الدين، والمثقفين، للاضطلاع بدورهم في نشر ثقافة الوعي المجتمعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه، وتحويل الحفاظ على البيئة إلى ثقافة عامة راسخة، مجدداً التزام الحكومة بالارتقاء إلى مستوى ثقة المواطنين، ومواصلة تقديم الخدمات في كافة القطاعات، كالكهرباء، والطرق، ورقمنة الخدمات، والصحة، والتربية والتعليم. واختتم رئيس الحكومة كلمته بالتأكيد على أن الثروات الوطنية هي ملك لجميع شعب كوردستان، ويجب تسخيرها بأفضل السبل لخدمتهم، مجدداً العهد بمواصلة مسيرة الخدمة والإعمار، وأن الحكومة ستظل خادمة للشعب وستعمل بكل فخر لضمان استمرار بناء وازدهار كوردستان.

في إطار متابعته الميدانية لسير المشاريع

رئيس الحكومة يتفقد مشروع طريق أربيل-كويسنجق المزدوج

ضمن جولاته الميدانية المستمرة لمتابعة سير تنفيذ المشاريع الخدمية والاستراتيجية، تفقد رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، اليوم الخميس ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٥، مراحل العمل والإنجاز في مشروع طريق أربيل-كويسنجق المزدوج، الذي كان قد وضع حجر أساسه قبل عام.

وخلال الجولة، اطلع رئيس الحكومة عن كثب على نسب الإنجاز المحققة، مشيداً بجهود المشرفين والمهندسين والكوادر الفنية العاملة في المشروع، ووجه بضرورة مواصلة العمل بوتيرة متصاعدة، مؤكداً على أهمية إنجاز المشروع وفقاً لأعلى المواصفات الفنية المعتمدة وضمن الجداول الزمنية المحددة له.

ويعد هذا المشروع أحد المشاريع الاستراتيجية ضمن الحدود الإدارية لمحافظة أربيل، حيث يبلغ طوله ٣٧ كيلومتراً وتتولى تنفيذه شركة «أوزان» بكلفة إجمالية تبلغ ٥٦٠ ملياراً و٤٤٣ مليون دينار. ويتضمن تصميم الطريق إنشاء ثلاثة مسارات لكل اتجاه (ذهاباً وإياباً)، بعرض يبلغ ١٢ متراً لكل مسار. كما يشمل المشروع تنفيذ ستة جسور علوية، وخمسة ممرات سفلية (أنفاق)، وجسر رئيسي بطول ٢٥٠ متراً، بالإضافة إلى ١٦٠ عبارة خرسانية لتصريف المياه.

استطلاع رأي حول:

كيف ينظر الشارع إلـ

مع اقتراب انتخابات الحادي عشر من تشرين الثاني، يعود السؤال الذي لم يُجب عليه أحد بعد:

هل يمكن لصناديق الاقتراع أن تُنقذ العراق من دوّامة التكرار؟

بين من يرى في التصويت واجبًا وطنيًا، ومن يراه عبثًا سياسيًا، تقف البلاد على مفترقٍ جديد بين أملٍ متجدد وخيبةٍ قديمة.

في هذا الاستطلاع، اقتربت رؤى المستقبل من مجموعة من الأصوات العراقية – من الأكاديميين والمثقفين والشباب والناخبين – لتستطلع رؤيتهم لمشهد الانتخابات المقبلة، وما إذا كانت ستفتح باب التغيير أم تُعيد إنتاج المألوف.

إعداد فريق التحرير بمؤسسة رؤى

ـــى انتخـــابات ١١/١١؟

نحن أمام منظومة مغلقة، تتحرك فيها القوى التقليدية نفسها، وتتحكم بوسائل الإعلام والمال الانتخابي، فتمنع أي تغيير حقيقي

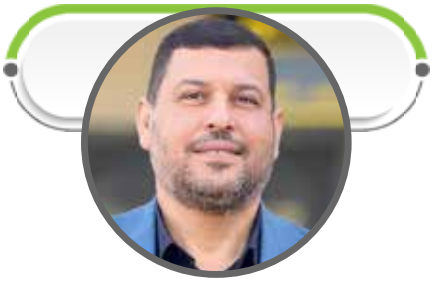

د. جمال لطيف العزاوي
رئيس قسم العلوم في جامعة بغداد

سؤال: كيف تقيّم المشهد الانتخابي في العراق عشية انتخابات ١١/١١؟
الجواب:
"المشهد الانتخابي ما زال يراوح مكانه منذ أول دورة انتخابية. المشكلة ليست في صناديق الاقتراع بحد ذاتها، بل في البيئة السياسية التي تحيط بها. نحن أمام منظومة مغلقة، تتحرك فيها القوى التقليدية نفسها، وتتحكم بوسائل الإعلام والمال الانتخابي، فتمنع أي تغيير حقيقي. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل تنامي وعي الشباب الذي بدأ يرفض الخطابات القديمة ويبحث عن بدائل وطنية."

د. ابتسام العزاوي
باحثة في علم الاجتماع

سؤال: ما دور المواطن في استمرار حالة الفساد السياسي؟
الجواب:
"المواطن شريك في الفساد حين يمنح صوته بناءً على العاطفة أو الولاء الطائفي، لا على الكفاءة.
لقد تحوّل التصويت في العراق إلى سلوك اجتماعي أكثر منه موقفًا وطنيًا، وهذه معضلة عميقة.
المطلوب اليوم هو ثورة في الوعي، تبدأ من المدرسة والإعلام والمجتمع، لتربط بين المسؤولية والاختيار.
حين يدرك الناخب أنه شريك في ما يجري، يمكن حينها أن تتغير المعادلة فعلاً."

الشيخ زياد محمد
من أهالي بغداد

سؤال: هل ما زالت الانتخابات تمثل وسيلة للتغيير من وجهة نظرك؟
الجواب:
"نعم، لكنها أصبحت وسيلة بطيئة ومتشعبة.
الناس فقدت الثقة بالسياسيين، وهذا طبيعي، لكني أؤمن أن المقاطعة ليست الحل. التغيير يحتاج إلى صبر وتراكم وعي.
ما يحدث الآن هو تراكم رفض، لكنه لم يتحوّل بعد إلى فعل منظم. المشكلة الكبرى هي في المال الانتخابي، الذي يجعل العملية برمتها خاضعة للنفوذ لا للكفاءة."

عباس شاكر
رئيس منظمة تعمل في
مجال حقوق الانسان

سؤال: كيف يرى جيل الشباب المشهد الانتخابي هذه المرة؟
الجواب:
"جيلنا لا يؤمن بالوعود، بل بالأفعال. لقد شهدنا كلّ ما يكفي من الشعارات. معظم الشباب اليوم لا يثق بالأحزاب، لكنهم في المقابل بدأوا يبتعدون عن السلبية. بعضنا سيقاطع عن وعي، وبعضنا سيشارك ليكسر حلقة التكرار. أعتقد أن التغيير القادم لن يكون من داخل البرلمان، بل من الشارع الواعي الذي يعرف حقوقه ويطالب بها بلا خوف."

سلمى حسين
معلمة / بغداد

سؤال: هل تنوين المشاركة في الانتخابات المقبلة؟ ولماذا؟
الجواب:
"نعم، سأشارك، أعلم أن التغيير لن يأتي سريعًا، لكن الامتناع عن التصويت يعني منح الفاسدين فرصة أسهل. نحن جيل يطمح لوطن طبيعي، لا وطن مثالي. أريد أن أشعر أن صوتي جزء من المعركة، حتى لو كان صغيرًا. لا أؤمن أن الانتخابات ستنقذنا وحدها، لكنها بداية طريق طويل علينا أن نسير فيه."

نبيل النعيمي
موظف حكومي / ذي قار

سؤال: ما الذي يجعلك متشائمًا من الانتخابات؟
الجواب:
"صوّتّ في كل الانتخابات السابقة، ولم يتغيّر شيء، الفقر كما هو، الخدمات كما هي، والوجوه كما هي، أشعر أن صوتي يضيع في بحر من التزوير والمساومات.
ربما سيقول البعض إنّ هذا الكلام سلبي، لكنني أراه واقعيًا. التغيير في العراق يحتاج أكثر من صناديق اقتراع، يحتاج ضميرًا سياسيًا غائبًا حتى الآن."

محمد عباس
شاعر وإعلامي من البصرة

سؤال: كيف تنظر إلى الخطاب الانتخابي الذي يرافق الحملات الحالية؟
الجواب:
"الخطاب الانتخابي في العراق متخم بالشعارات المكررة. السياسيون يبدّلون كلماتهم، لا أفكارهم.
كلّ دورةٍ نسمع ذات الأغنية: الإصلاح، الخدمات، محاربة الفساد.
لكن لا شيء يحدث لأنهم لا يتعاملون مع المواطن كعقل، بل كجمهور يحتاج إلى التحفيز العاطفي.
الناس صارت تحفظ الشعارات كما تحفظ القصائد، لكنهم لم يعودوا يصدقونها."

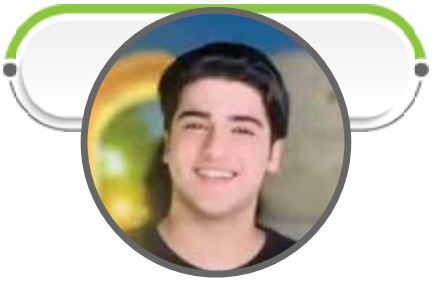

لؤي ظافر
طالب جامعي

سؤال: كيف يمكن أن تصبح الانتخابات القادمة نقطة تحوّل؟
الجواب:
"إذا تحوّل التصويت إلى فعل وعي، لا عاطفة، يمكن أن نبدأ التغيير، نحتاج إلى أن نصوّت للعقل، لا للقرابة.
ولن يحدث ذلك إلا حين يتحرر الناس من الخوف ومن ثقافة (نعرفهم أحسن من غيرهم).
كل مرّة نعيد انتخاب الفاسدين لأننا نخاف التغيير.
لكنّ البلد لن يقوم إلا إذا تجرّأنا على كسر هذه الحلقة."
من خلال هذا الاستطلاع، تبدو الصورة العراقية أكثر وعيًا من أي وقت مضى، لكنها لا تزال مثقلة بالخذلان.

الكـوتا العــراقية:

إنصاف على الورق إقـــ

منذ أن أقرّ الدستور العراقي نظام «الكوتا» لضمان تمثيل الأقليات في البرلمان، رُوّج له باعتباره أداة إنصافٍ تاريخية للمكونات التي طالها التهميش في ظل الأنظمة السابقة. لكن بعد مرور نحو عقدين على أول تجربة انتخابية، باتت الأقليات نفسها ترى في هذا النظام بابًا آخر للهيمنة، لا للعدالة. فالمقاعد التسعة المخصصة للمسيحيين والشبك والأيزيديين والصابئة والفيليين تحوّلت، كما يقول ممثلوهم، إلى «غنيمة انتخابية» تتقاسمها الأحزاب الكبرى عبر

ـــصاء في الواقع

النفوذ والمال والتأثير على مسار الأصوات. في ظل هذا الواقع، تتصاعد الأصوات المطالِبة بمراجعة شاملة لنظام الكوتا الذي لم يعد يعبّر عن روح المشاركة، بل عن هامشيةٍ مقوننة تُعيد إنتاج الإقصاء داخل قبة البرلمان نفسه. ومع اقتراب انتخابات 11 تشرين الثاني، يبدو أن الحديث عن «تمثيل الأقليات» يعود إلى الواجهة، لا بوصفه قضية عددٍ من المقاعد، بل بوصفه اختبارًا أخلاقيًا لـ بمقراطية ما زالت تتعلم معنى المساواة بين مواطنيها.

> إن «بعض الأطراف تتدخل في شؤون المكونات، في حين أن المكونات تسعى للحصول على التمثيل الحقيقي في البرلمان

فاليوم انتقدت الأقليات العراقية «عدم إنصافها» في نظام «الكوتا» الانتخابي، واعتبرت أنه لا يضمن لها تمثيلاً حقيقياً في السلطة التشريعية، وأكدت أن مقاعدها البرلمانية باتت «نهشاً» للكتل الكبيرة التي سطت عليها تحت سلطة القانون، وأن ذلك لن يتغير في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ومُنحت الأقليات في العراق تسعة مقاعد في البرلمان، من أصل ٣٢٩ مقعداً، بحسب نظام «الكوتا» الذي اعتُمِد في الدورات الانتخابية السابقة، وما زال سارياً. ووُزعت هذه المقاعد إلى خمسة للمسيحيين ومقعد واحد لباقي المكونات، مثل الشبك والأيزيديين والفيليين والصابئة المندائيين.

ووفقاً لعضو الجبهة التركمانية العراقية، آيدن معروف، فإن نظام الكوتا للانتخابات في العراق «لم ينجح، ويجري التدخل فيه»، وقال معروف في تصريح صحافي، إن «بعض الأطراف تتدخل في شؤون المكونات، في حين أن المكونات تسعى للحصول على التمثيل الحقيقي في البرلمان». وشدد على أن «المكونات لا توافق على دائرة انتخابية واحدة، أو أن يكون لديها صناديق خاصة تصوت فيها المكونات بشكل خاص»، منتقداً أيضاً مجلس الوزراء العراقي لعدم وجود ممثل تركماني فيه، واصفاً ذلك بـ«الظلم".

وكان بطريرك الكلدان في العراق والعالم، الكاردينال لويس ساكو، قد حذر أخيراً من خطورة تمثيل المسيحيين من قبل «جهات فاسدة ومسلحة»، وقال: «لن نقبل أن يبدو المكون المسيحي وقوداً لبعض الجهات الداخلية»، مطالباً بحصر التصويت في المكون المسيحي كي يضمن تمثيله، وهكذا المكونات الكلدانية والآشورية والسريانية. وبحسب المادة الـ١٥ من قانون الانتخابات البرلمانية العراقية وقانون مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، تكون للمكونات دائرة انتخابية واحدة، أي يمكن للناخب في المحافظات أن يصوت لمرشح كوتا في بغداد أو أي محافظة أخرى، وهذا لا يجوز للمرشحين خارج الكوتا.

إصلاح نظام «الكوتا"

من جهته، أكد الناشط في المكون المسيحي، أكرم يوسف، في لقاء صحفي تابعته مجلة رؤى أن هناك ضرورة لإصلاح

نظام «الكوتا»، وقال «حرمنا في الدورات البرلمانية السابقة حق التمثيل الحقيقي. يجب إصلاح نظام الكوتا وإعادة صياغة قانون الانتخابات في العراق، بما يضمن استقلالية المكونات الصغيرة وتمثيلها الحقيقي». وشدد على أن «استمرار العمل بنظام الكوتا على هذه الحالة يبقي الأقليات رهينة لشروط الأحزاب السياسية الكبرى وحساباتها وأجنداتها، وهو ضياع للتمثيل المكوناتي في العراق الذي كفله الدستور وسطت عليه الأحزاب الكبيرة".

من جهته، أكد الأكاديمي المختص في الشأن الانتخابي العراقي، جمال الربيعي، أن «نظام الكوتا غير منصف لنا، باعتبار أن إطاره القانوني غير محكم»، مبيناً أنه «وفقاً للنظام يستطيع أي ناخب مهما كانت ديانته أو قوميته أن يصوت لمرشح الكوتا، وهذا يعني أن الأحزاب الكبيرة قد تحشد ناخبيها للتصويت لمرشح كوتا موالٍ لها، كما حصل في دورات سابقة، ما يفرغ النظام من هدفه في تمثيل الأقليات». وأضاف أنه «لا توجد آلية تحقق من هوية الممثل، فالقانون لا يلزم مفوضية الانتخابات بالتحقق من انتماء المرشح الى المكون الذي يمثله".

وأشار الربيعي إلى أنه «لا توجد هيئة

> **الناشط في المكون المسيحي، أكرم يوسف: هناك ضرورة لإصلاح نظام «الكوتا»، وقال «حرمنا في الدورات البرلمانية السابقة حق التمثيل الحقيقي**

مستقلة أو مجلس وطني للأقليات يتابع أداء ممثلي الكوتا أو يراجع شرعية تمثيلهم، بالتالي فإن المكون إذا شعر أن من يمثله لا يعبّر عنه، فلا توجد جهة قانونية يمكن له اللجوء إليها». وأشار إلى أنه بسبب ضعف الإطار القانوني «فإننا نجد مقاعد الكوتا تدار من قبل أحزاب كبرى باتت هي من تمثل الأقليات، كذلك فإن ممثلي الكوتا، أو البعض منهم يفتقرون إلى الشرعية المجتمعية داخل المكون نفسه، لذا فقد بات التمثيل المكوناتي في الكوتا تمثيلاً رمزياً للمكونات وغير فعلي".

وفرضت الانتخابات العراقية المرتقبة حالة من التشاؤم على معظم العراقيين، ولا سيّما أن الانتخابات استحالت من أداة ديمقراطية للتغيير، إلى حالة مكررة ضمن الدائرة نفسها التي يشهدها العراق منذ عام ٢٠٠٣، ومن دون وجود حلول أو مخرجات للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من طريق مجلس النواب القادم مع هيمنة للوجوه القديمة، ما زاد رقعة المقاطعين للانتخابات بطريقة عفوية، عدا التيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر الذي اختار المقاطعة.

لماذا يعد جواز السفر العـــ

يستمر جـواز السفر العراقي في تذيّل قائمة جـوازات السفر على مستوى العـالـم، حيث حـلّ في المركز 104 من أصل 106 دول في التصنيف الأخير لمؤسسة «هينلي وشركائه" (Henley & Partners)، الصادر في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

ويتيح الجواز العراقي لحامله دخول 29 وجهة فقط من دون تأشيرة مسبقة، مما يضعه ضمن الأضعف عالمياً، إلى جانب جوازات كل من سوريا واليمن وأفغانستان والصومال.

ـــراقي من الأضعف عالمياً؟

العراق لا يزال يدفع ثمن تراكمات الغزو الأميركي عام 2003 وفترات النزوح الضخمة التي أعقبتها

أسباب التراجع:

تعود أسباب ضعف جواز السفر العراقي إلى عدة عوامل متداخلة، أبرزها:

الوضع الأمني غير المستقر منذ عام ٢٠٠٣، بما في ذلك موجات العنف التي أعقبت سيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة حتى عام ٢٠١٧.

التوزيع الحزبي للمناصب داخل وزارة الخارجية وفق نظام المحاصصة، ما أدى إلى ضعف أداء السفراء والسفارات العراقية في الخارج.

ضعف التنسيق الدبلوماسي وتأخر توقيع الاتفاقيات الثنائية لتسهيل دخول العراقيين إلى دول أخرى.

أنواع جوازات السفر العراقية:

العادي: يُمنح للمواطنين.

الدبلوماسي: للوزراء وأعضاء مجلس النواب والعاملين بالسلك الدبلوماسي.

الخاص: لمسؤولي السلك الإداري في وزارة الخارجية.

الخدمة: لكبار ضباط الجيش والشرطة والشخصيات العسكرية والأمنية.

أثر النزوح والحروب على الجواز:

قال مسؤول في وزارة الخارجية، رفض كشف هويته، إن العراق لا يزال يدفع ثمن تراكمات الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣ وفترات النزوح الضخمة التي أعقبتها، بالإضافة إلى موجة النزوح الثانية عام ٢٠١٤ إثر سيطرة داعش. وأضاف المسؤول أن الوزارة تعمل حالياً على توقيع اتفاقيات لتسهيل دخول العراقيين من دون تأشيرة، لكن التغييرات الدورية في الوزارة نتيجة المحاصصة تعيد الجهود إلى المربع الأول.

الجانب الفني مقابل الواقع السياسي:

أكد الخبير في الشأن العراقي أحمد النعيم أن إصدار جواز السفر الإلكتروني حقق تحسناً تقنياً، لكنه لا يعالج المشكلة الأساسية المتمثلة في ضعف العلاقات الدولية والاستقرار الداخلي، حيث يعتبر العالم العراق منطقة هشة أمنياً.

رأي المسؤولين والخبراء:

قال وزير الخارجية فؤاد حسين إن جواز السفر يشبه العملة: «إذا كانت الدولة تدفع نحو الهجرة أو يزداد الطلب على اللجوء في الخارج، يكون الجواز ضعيفاً.» وتقدر أعداد العراقيين في الخارج بأكثر من ٦ ملايين شخص.

وأشارت أستاذة العلوم السياسية تمارا الأسدي إلى أن تراجع قوة الجواز يعود إلى ضعف الدبلوماسية وانعدام الاتفاقات

الثنائية، كما أن منح جوازات دبلوماسية وخاصة أحياناً بلا معايير واضحة يؤثر سلباً على سمعة الجواز العراقي.

تحسين تصنيف الجواز العراقي يتطلب استراتيجية شاملة تشمل:

تعزيز الدبلوماسية وتوقيع اتفاقيات ثنائية لإلغاء أو تسهيل التأشيرات.

الحد من منح الجوازات الخاصة والدبلوماسية بلا معايير واضحة.

التركيز على استقرار الدولة داخلياً، لأن القوة الحقيقية للجواز تعتمد على سمعة الدولة على المستوى الدولي.

توصيات مؤسسة رؤى لتحسين تصنيف جواز السفر العراقي

تعزيز الدبلوماسية النشطة:

إطلاق حملات علاقات دولية واسعة لتوقيع اتفاقيات ثنائية لإلغاء أو تسهيل التأشيرات، خاصة مع الدول التي لا تشكل وجهة رئيسية للهجرة.

زيادة دور السفراء والبعثات العراقية في الخارج بشكل مهني بعيداً عن المحاصصة الحزبية.

تقليص منح الجوازات الخاصة والدبلوماسية بلا معايير واضحة:

وضع آلية شفافة ومعايير محددة لمنح الجوازات الدبلوماسية والخاصة للخروج من التأثير السلبي على سمعة الجواز العراقي.

تطوير البنية التقنية للجواز:

الاستمرار في تحديث الجواز الإلكتروني وتحسين إجراءات الأمن والمصادقة

> وضع خطة وطنية متكاملة لتحسين صورة العراق دولياً تشمل الجوانب السياسية، الأمنية، الدبلوماسية

البيومترية، لكن مع إدراك أن التقنية وحدها لا تحل مشكلة التأشيرات.

تحسين الاستقرار الداخلي:

العمل على تعزيز الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث أن قوة الجواز تتأثر بشكل مباشر بمدى تصنيف الدولة كمناطق هشة أمنياً.

استراتيجية شاملة وطويلة المدى:

وضع خطة وطنية متكاملة لتحسين صورة العراق دولياً تشمل الجوانب السياسية، الأمنية، الدبلوماسية، والاقتصادية.

متابعة تنفيذ الاتفاقيات وتقييمها بانتظام لتجنب انقطاع الجهود بسبب التغيرات الإدارية أو السياسية.

تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي:

معالجة مخاوف الدول بشأن طلبات اللجوء والهجرة من خلال برامج تعاون دولي، وتقديم ضمانات لعودة العراقيين المقيمين مؤقتاً في الخارج.

الاحتفال بالسلام أم بالجيش؟

ترمب بين الثناء العسك

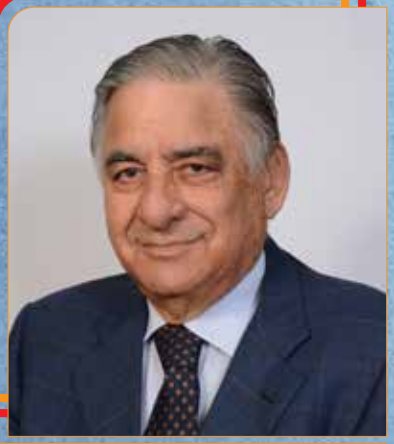

نبيل عمرو

وزير الإعلام الفلسطيني السابق

في خضم صراعات الشرق الأوسط المستمرة، احتلت مدينة شرم الشيخ مكانة بارزة كمنصة دولية للسلام، مضيفةً بعداً سياسياً جديداً لمساعي إنهاء الحرب على غزة.

زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب للمدينة، بعد أيام قليلة من تفاعله مع الكنيست الإسرائيلي، أظهرت تبايناً صارخاً في الصور والتقدير: في تل أبيب حظي بالثناء على دوره العسكري، بينما في شرم الشيخ وُضع

ـــري والتحدي الدبلوماسي

أمام اختبار السلام والمبادرة الدبلوماسية.

بين الثناء العسكري والتحية السياسية، بدا الرجل متنازعاً عليه، ليس فقط بين إسرائيل والعالم، بل بين الحرب والسلام، بين المصلحة الفورية والرهانات التاريخية على إنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

ترجمة ونشر بتصرف من «بلومبرغ» لصالح مؤسسة رؤى

بين الكنيست وشرم الشيخ بدا الرئيس ترمب رجلاً متنازعاً عليه وهذه المرة بين إسرائيل والعالم كله

بالقياس مع المدن المصرية العملاقة، التي تكتظ بالناس ومعالم التاريخ، فإن مدينة شرم الشيخ الساحلية هي من المدن الصغرى التي تكتظ بالفنادق والمرافق السياحية على مختلف أنواعها.

ولقد حجزت المدينة لنفسها مكاناً بارزاً في التاريخ السياسي المعاصر، كونها استضافت عدداً كبيراً من المؤتمرات والفعاليات السياسية والاقتصادية، الإقليمية والدولية، ولكثرة ما استضافت فقد حازت تسمية «مدينة السلام»، وبوسع زائرها مشاهدة جدارية ضخمة على بابها، ضمّت زعماء عالميّين وعرباً وإسرائيليين، منهم الرئيس بيل كلينتون الذي لا يزال على قيد الحياة، أما باقي من تبقّى من زعماء الصورة، فقد فارقوا الحياة، ومن ضمنهم الراحل ياسر عرفات، والمضيف محمد حسني مبارك.

في الثالث عشر من أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٥، استقبلت المدينة التي تستأنف إيقاعها القديم بوصفها مدينةً للسلام، واحدةً من أكبر القمم العربية والإقليمية والدولية، وكان «العريس» في هذا الاحتفال الضخم الرئيس الأميركي دونالد ترمب، الذي نسب لنفسه نجاح المرحلة الأولى من المسيرة التي من المفترض أن تُنهي الحرب على غزة، ووافقه العالم على ذلك من قبيل تشجيعه على المضي قدماً في العمل لعله يحرز سلاماً كان مستحيلاً في الشرق الأوسط، ذلك أن نجاح المرحلة الأولى من مبادرة إنهاء الحرب على غزة لا يكفي وحده للتتويج على منصة صنع السلام الأكيد والدائم في أخطر بقعةٍ منتِجة للحروب. الرئيس ترمب، كما يقول المصريون، «باضت له في القفص» وهو قولٌ يُتداول بشأن المحظوظين الذين يحصلون على فوائد لم تكن في حساباتهم، فها هو وهو الرجل الذي يعاني ما يعاني في بلاده، ويخوض حروب حافة الهاوية مع عمالقة الاقتصاد في العالم، وتتعثر وعوده بشأن إنهاء الحرب في أوكرانيا، هذا الرجل حصل على تعويضٍ عن حرمانه من جائزة «نوبل للسلام» بـ«قلادة النيل» الثمينة، وهذه المرة لم يحصل عليها لما فعل، وإنما لما يُراهن عليه أن يفعل.

قبل إقلاع طائرته العملاقة من مطار بن غوريون في رحلته القصيرة إلى شرم الشيخ، كان قد حصل على إجماع قلّ نظيره في الكنيست وفي الشارع الإسرائيلي، بوصفه «ملك ملوك إسرائيل»، بهذا المعنى خاطبه رئيس الكنيست، ورئيس الحكومة، ورئيس المعارضة، ذلك بعد أن هتفت

مئات الألوف بحياته بوصفه مخلّصاً للرهائن، ومنقذاً لدولة إسرائيل من التهديد الوجودي الذي أجمعوا على أنه انطلق من غزة!

حين وصل إلى شرم الشيخ وجد العالم كله في انتظاره، ولا أحد يعرف على وجه اليقين هل استوعب مغزى ما حدث معه في إسرائيل؟ وما لاقاه في شرم الشيخ؟

والفرق كبير في الحالتين حد التناقض... في إسرائيل حيث الكنيست يجسّد صورةً مصغرةً للدولة العبرية، وجد مَن يضع العصي في دواليبه كي يذهب إلى شرم الشيخ ممهوراً بختمٍ إسرائيلي، حيث جرى تذكيره بما قدَّم لإسرائيل في حربها وعلى حساب الآخرين، وقيل له إذ لولا سلاحه وتبنيه السياسي لما بقيت الدولة العبرية على قيد الحياة.

وأثناء وجوده الاحتفالي في الكنيست لم تسمع كلمةً إسرائيليةً واحدةً عن السلام ودوره في صنعه، وحين ردَّ على مَن سبقوه في الكلام لم يقل ما كان منتظراً منه أن يقوله بشأن بدء مسيرة سلامٍ مع الفلسطينيين.

بين الكنيست وشرم الشيخ، بدا الرئيس ترمب رجلاً متنازعاً عليه، وهذه المرة ليس بين إسرائيل والعرب، بل بين إسرائيل والعالم كله... في الكنيست تم تطويقه بعبارات الثناء على دوره الحربي، بينما جرى العكس في شرم الشيخ، حيث أكبر محاولةٍ لشدّه إلى دورٍ سلمي تاريخي.

لم يكن مناسباً له، وقد رأى ما رأى من احتشادٍ في استقباله، إدارة ظهره للعالم كله، حاسماً أمره بالانحياز الكامل لإسرائيل الحربية، كما لم يكن قادراً على الاستجابة كما ينبغي لما يريده الحضور الوازن والواسع في شرم الشيخ، ولهذا لاذ باللغة، تاركاً الحكم النهائي على جدارته بقيادة مسيرة السلام المنشودة في الشرق الأوسط لأدائه المستقبلي.

العالم سيحكم على جدارته ليس فقط في إغلاق ملف غزة، على الحل الذي حدَّده في مبادرته، بل فيما يتصل بالجذر الأعمق للمسألة الشرق الأوسطية كلها، وهو القضية الفلسطينية، وتمكين شعبها والعالم من إقامة الدولة.

الاحتفال الذي جرى في الكنيست وشرم الشيخ، لا يكفي لاعتبار أن مسيرة السلام المنشود بدأت بالفعل، فقد بدأ قبلها وفي المكان ذاته أكثر من احتفال، إمّا بانطلاقتها وإمّا بمنعها منَ الانهيار، ثم ما لبثنا أن رأينا ما رأينا من انهياراتٍ وتراجعات، فلنراقب ما الذي سيجري بعد الاحتفال، لعلنا نرى جديداً.

العالم سيحكم على جدارته ليس فقط في إغلاق ملف غزة على الحل الذي حدَّده في مبادرته

أربيل على ط

هل تنجح وساطة كردستان ف

بين أنقرة و«العم

تتحرك رياح السياسة مجدداً في الشرق الأوسط حاملة معها بوادر سلام تاريخي بين الحكومة التركية و«حزب العمال الكردستاني» بعد عقود من الصراع الدموي الذي أودى بحياة عشرات الآلاف.

لكن هذه المرة، يبدو أن أربيل - عاصمة إقليم كردستان العراق - تقف على مفترق الطرق، تلعب دور الوسيط والمسهّل، في مسار تفاوضي بالغ

ـــــريق السلام

ـــي إنهاء حـــرب الأربعين عـــاماً

ـــال الكردستاني»؟

التعقيد، تتداخل فيه الحسابات القومية والإقليمية والدولية.

فبعد إعلان «العمال الكردستاني» حلّ نفسه في مايو (أيار) الماضي بناء على طلب من زعيمه المعتقل عبد الله أوجلان، عاد اسم الإقليم الكردي إلى الواجهة، لا كمراقب، بل كفاعل محوري يمكن أن يربط بين خصمين تاريخيين: أنقرة والحركة الكردية المسلحة.

أولاً: أربيل في قلب المعادلة الجديدة

بحسب ما كشفه موقع المونيتور الأميركي، بعث عبد الله أوجلان رسالة إلى رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، طالبه فيها بالمساعدة في مفاوضات السلام الجارية مع أنقرة.

الرسالة، وفق مراقبين، تعكس تغيراً نوعياً في حسابات «العمال الكردستاني»، الذي لطالما نظر إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بعين الريبة بسبب اختلاف الأيديولوجيا بين الطرفين.

فـ«العمال» مثّل التيار اليساري الراديكالي في الحركات الكردية، بينما جسد «الديمقراطي» - بزعامة بارزاني - الاتجاه القومي المحافظ، الأقرب إلى الواقعية السياسية والانفتاح على تركيا والغرب.

اليوم، وبعد أربعة عقود من المواجهة، تتلاقى مصالح الطرفين على أرضية براغماتية جديدة: فتركيا تبحث عن مخرج سياسي ينهي نزاعاً مكلفاً، في حين يرى الإقليم الكردي في نجاح المصالحة فرصة لتعزيز استقراره الأمني والاقتصادي وإطلاق مرحلة تعاون إقليمي جديدة.

ثانياً: من الخصومة التاريخية إلى التنسيق المحتمل

> **طلب أوجلان جاء نتيجة إدراكه أن القيادة الكردستانية في أربيل تحظى بعلاقة احترام متبادل مع أنقرة**

يرى الدكتور سعد الهموندي رئيس مؤسسة رؤى أن العلاقات بين «العمال» و«الديمقراطي» مرت بمراحل طويلة من التوتر، بسبب استغلال الأول أراضي الإقليم لشن هجمات ضد تركيا، مما أدى إلى نزوح آلاف المواطنين وتدمير مئات القرى.

لكن التطورات الأخيرة - ولا سيما مبادرة أوجلان من سجنه في جزيرة إيمرالي - أعادت خيوط التواصل بين أربيل وقيادات الحزب المعارض لأنقرة.

ويضيف الهموندي أن طلب أوجلان جاء نتيجة إدراكه أن القيادة الكردستانية في أربيل تحظى بعلاقة احترام متبادل مع أنقرة، وأنها الجهة الوحيدة القادرة على إقناع تركيا بجدوى مسار تفاوضي طويل الأمد.

هذه العلاقة الخاصة بين آل بارزاني والرئيس التركي رجب طيب إردوغان - والتي تعززت عبر زيارات متبادلة ومشاريع اقتصادية

مشتركة - تمنح الإقليم قدرة على لعب دور الوسيط «الناعم» بين خصمين لا يجتمعان بسهولة على طاولة واحدة.

ثالثاً: بيئة تفاوض قلقة وثقة مفقودة

رغم مؤشرات الانفتاح، يرى مراقبون أن طريق السلام لا يزال وعراً.

فبحسب الهموندي، «العلاقة بين أنقرة و(العمال) تفتقر إلى الثقة المتبادلة»، إذ لا تزال الشروط التركية لعودة عناصر الحزب إلى مدنهم داخل تركيا مقيدة ومحددة، ما يثير شكوكاً لدى قيادات «العمال» حول جدية الحكومة التركية في المصالحة.

يضاف إلى ذلك أن فروع الحزب في سنجار وسوريا لم تلتزم بما جاء في رسالة أوجلان، وأعلنت أن المفاوضات «لا تعنيها»، رافضة تسليم السلاح أو العودة إلى الأراضي التركية.

هذا الانقسام الداخلي داخل «العمال» يعقد مهمة أي وساطة محتملة، ويجعل من أربيل وسيطاً أمام تحديات متعددة المستويات - بين أطراف كردية متباينة الرؤى، وحكومة تركية تتعامل بحذر بالغ مع الملف.

رابعاً: معادلة سوريا وسنجار...

> أنقرة تسعى إلى إذابة «قسد» داخل المؤسسة العسكرية السورية، وفق تفاهمات يجري العمل عليها في إطار مقاربات موسكو ودمشق

العقدة الإقليمية

لا يمكن فهم أي مسار تفاوضي دون النظر إلى العامل السوري والعراقي في معادلة الصراع.

فـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، التي تعدّها تركيا امتداداً لـ«العمال الكردستاني»، تمثل في الواقع أحد العقد الأساسية في طريق التسوية.

أنقرة تسعى إلى إذابة «قسد» داخل المؤسسة العسكرية السورية، وفق تفاهمات يجري العمل عليها في إطار مقاربات موسكو ودمشق، لكن هذا المسار يحتاج إلى وقت، وربما تنازلات متبادلة.

أما في العراق، فالوضع لا يقل تعقيداً؛ إذ يسيطر جناح من «العمال» على قضاء سنجار بالتعاون مع فصائل من «الحشد الشعبي»، ما يضع الملف ضمن حسابات إيرانية وتركية وعراقية متشابكة، تتجاوز حدود الوساطة الكردية التقليدية.

خامساً: أربيل بين المصلحة

الوطنية والإقليمية

في تقدير «مؤسسة رؤى»، يمثل هذا المسار فرصة استراتيجية لإقليم كردستان من عدة نواحٍ:

تعزيز الاستقرار الحدودي مع تركيا، وتقليل العمليات العسكرية التي أنهكت القرى الحدودية.

تحسين العلاقات الاقتصادية مع أنقرة، خصوصاً في مجالات الطاقة والنقل والتجارة، حيث تُعد تركيا الشريك التجاري الأول للإقليم.

تثبيت مكانة أربيل كوسيط سلام إقليمي، يمنحها وزناً دبلوماسياً أكبر داخل العراق وخارجه.

تخفيف التوتر الداخلي الكردي - الكردي، عبر إعادة بناء الثقة بين «الديمقراطي» و«العمال» والتيارات الأخرى في الحركة الكردية.

لكن هذه المكاسب المحتملة مشروطة بمدى قدرة الإقليم على إدارة التوازن الحساس بين مصالحه ومصالح أنقرة من جهة، وبين تضامناته القومية الكردية من جهة أخرى، وهي مهمة دقيقة تتطلب مهارة سياسية عالية.

سادساً: المسار التركي... بين الأمن والسياسة

من الجانب التركي، تسعى أنقرة إلى تحقيق سلام مشروط بالأمن، أي إنهاء العمل المسلح مقابل اندماج سياسي محدود، دون السماح ببناء كيان كردي مستقل داخل حدودها.

> **تحسين العلاقات الاقتصادية مع أنقرة، خصوصاً في مجالات الطاقة والنقل والتجارة، حيث تُعد تركيا الشريك التجاري الأول للأقليم**

ورغم ترحيبها بمبادرة أوجلان، فإن دوائر صنع القرار التركية لا تزال تنظر إلى «العمال» كخطر أمني قبل أن يكون شريكاً سياسياً.

لذلك، تفضل أنقرة أن تكون أربيل قناة الحوار غير المباشر، تجنباً لإعطاء الحزب اعترافاً سياسياً مباشراً.

هذا النمط من «الدبلوماسية عبر الوكلاء» ينسجم مع السياسة التركية الإقليمية التي تسعى إلى تجزئة الملفات الكردية (في العراق وسوريا وتركيا) وعدم دمجها في إطار قومي شامل، وهي نقطة إدراك حيوية لدى القيادة في أربيل.

سابعاً: التحديات المستقبلية

رغم ما تحمله التطورات من آمال، إلا أن مسار السلام يواجه جملة تحديات رئيسة:

انقسام داخلي في حزب العمال

بين جناح مؤيد لتسوية سياسية وآخر متمسك بالكفاح المسلح.

تردد تركي في تقديم تنازلات سياسية جوهرية خوفاً من انعكاسها على الداخل التركي.

ضغوط إقليمية من قوى تخشى أن يؤدي نجاح المصالحة إلى تعزيز النفوذ التركي في شمال العراق وسوريا.

هشاشة الوضع العراقي، الذي يجعل أي دور وساطة كردي عرضة للتجاذبات بين بغداد وأنقرة وطهران.

توصيات «مؤسسة رؤى"

استناداً إلى تحليلها للمشهد الراهن، توصي مؤسسة رؤى للدراسات والبحوث الاستراتيجية بما يلي:

إطلاق مسار وساطة رسمية بإشراف دولي، يضمن التزامات الطرفين ويحول دون انهيار المفاوضات في بداياتها.

تعزيز الدور الكردي المعتدل بقيادة أربيل باعتباره صمام أمان لتوازن المصالح الإقليمية.

ربط ملف «قسد» وسنجار بخارطة طريق أمنية موحدة تشمل الترتيبات العسكرية والسياسية في شمالي سوريا والعراق.

> **إذا نجحت أربيل في إدارة هذا المسار بذكاء وتوازن، فقد تكون «مدينة السلام الكردي – التركي» التي تطوي صفحة أربعة عقود من الدماء**

تشجيع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على دعم مسار التنمية في المناطق الكردية، لضمان تحول السلام إلى واقع اقتصادي ملموس.

إنشاء «آلية دائمة للحوار الكردي - الكردي» برعاية أربيل، لتقليص التباينات الأيديولوجية بين الفصائل الكردية المختلفة.

يقف الشرق الأوسط اليوم أمام فرصة نادرة لتصحيح واحد من أقدم جراحه السياسية.

فإذا نجحت أربيل في إدارة هذا المسار بذكاء وتوازن، فقد تكون «مدينة السلام الكردي - التركي» التي تطوي صفحة أربعة عقود من الدماء، وتفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الشراكة الإقليمية القائمة على المصالح لا البنادق.

أما إن فشل المسار، فسيعود الصراع إلى بداياته، في حلقة مفرغة لن يستفيد منها سوى المتطرفين على الجانبين.

في إقليم
خارطة الطـريق نحـو قطـ

في خطوة استراتيجية تهدف لتعزيز الأمن الطاقوي في العراق وإقليم كردستان، أعلنت شركتا «دانة غاز» و«نفط الهلال» الإماراتيتان عن زيادة الطاقة الإنتاجية في حقل خور مور للغاز بنسبة ٥٠ في المائة، مع الانتهاء المبكر من مشروع «خور مور ٢٥٠».

كردستان

ـــاع طاقة مستدام ومستقل

يمثل المشروع استثماراً ضخماً يبلغ ١,١ مليار دولار، ويدخل في إطار جهود تطوير قطاع الغاز في العراق، الذي يُعد أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني، ويعتمد بشكل متزايد على الغاز لتوليد الكهرباء وتلبية الطلب الصناعي والسكني.

> الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط الخام وحده كما يعزز المشروع اكتساب العراق استقلالية أكبر في قطاع الغاز

> مع استمرار الاستثمار في مشاريع الغاز، يمكن للعراق أن يتحول إلى محور إقليمي للطاقة، مع دور محوري لإقليم كردستان، والشركات الإماراتية، والشركاء الدوليين، في بناء مستقبل أكثر استقراراً

تفاصيل المشروع

المشروع، وفق بيانات الشركتين، أكمل قبل ٨ أشهر من الموعد المقرر في الجدول الزمني المعدل، ما يعكس قدرة الشركتين على إدارة عمليات معقدة في بيئة إنتاجية صعبة.

يضيف المشروع الجديد ٢٥٠ مليون قدم مكعبة قياسية يومياً إلى السعة الحالية، ما يزيد إجمالي إنتاج حقل «خور مور» إلى ٧٥٠ مليون قدم مكعبة يومياً.

بالإضافة إلى الغاز الطبيعي، تنتج المنشأة نحو:

٧ آلاف برميل من المكثفات يومياً

٤٦٠ طناً من الغاز البترولي المسال يومياً

هذا يعزز الإنتاج الحالي البالغ ١٥,٢٠٠ ألف برميل من المكثفات و١,٠٧٠ طن من الغاز البترولي المسال يومياً، ما يمثل قفزة نوعية في إمدادات الطاقة المحلية.

التمويل والدعم الدولي

المشروع مدعوم من مصادر تمويل متعددة:

بنك الشارقة

مؤسسة تمويل التنمية التابعة للولايات المتحدة

حصيلة سندات «بيرل بتروليوم» الصادرة عام ٢٠٢٤ بقيمة ٣٥٠ مليون دولار

هذا التمويل يعكس الثقة الدولية في قطاع الطاقة العراقي، ويؤكد أن شركات الإمارات أصبحت لاعبا رئيسياً في دعم تطوير مشاريع الغاز في الإقليم.

أثر المشروع على الإقليم والعراق

من المتوقع أن يساهم الغاز المنتج في تلبية الطلب المتنامي على الطاقة في إقليم كردستان

وجميع أنحاء العراق، خاصة في ظل:

ارتفاع الاستهلاك المحلي للكهرباء والغاز الصناعي

تحديات البنية التحتية القديمة للطاقة

الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط الخام وحده كما يعزز المشروع اكتساب العراق استقلالية أكبر في قطاع الغاز، ما قد يقلل من الحاجة إلى استيراد الطاقة، ويسهم في خفض تكاليف الإنتاج الصناعي والكهربائي.

البعد الاستراتيجي

مشروع خور مور لا يمثل مجرد زيادة إنتاجية، بل يحمل بعداً استراتيجياً:

تعزيز الأمن الطاقوي المحلي: الغاز المنتج سيساهم في دعم الشبكات الكهربائية والمصانع والمنازل.

جذب الاستثمارات الأجنبية: نجاح المشروع يعزز ثقة المستثمرين الدوليين في قطاع الطاقة العراقي.

تعزيز دور الشركات الإماراتية في المنطقة، ما يفتح المجال لشراكات مستقبلية في مشاريع الغاز والبنية التحتية.

تحديات وفرص مستقبلية

رغم النجاح، يواجه المشروع تحديات:

الاستقرار الأمني في الإقليم: أي توترات سياسية أو أمنية قد تؤثر على الإنتاج.

صيانة البنية التحتية: ضمان استمرار الإنتاج المستدام يتطلب خطط صيانة متقدمة.

التوازن بين الإنتاج المحلي والتصدير: رفع الإنتاج يجب أن يقابله تخطيط دقيق لتوزيع الغاز محلياً وخارجياً.

في المقابل، يفتح المشروع الباب أمام فرص واسعة:

تصدير الغاز الإقليمي إلى دول الجوار

دعم مشاريع الطاقة الكهربائية والبتروكيماويات

خلق فرص عمل محلية وتعزيز الاقتصاد الإقليمي

نجاح مشروع خور مور ٢٥٠ يُعد مثالاً على التعاون الاستراتيجي بين شركات إقليمية ودولية في العراق، ويعكس قدرة القطاع الخاص على تعزيز الإنتاج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني.

مع استمرار الاستثمار في مشاريع الغاز، يمكن للعراق أن يتحول إلى محور إقليمي للطاقة، مع دور محوري لإقليم كردستان، والشركات الإماراتية، والشركاء الدوليين، في بناء مستقبل أكثر استقراراً ووفرة للطاقة.

أدوات التطبيع والـ
فـــي العالم العـــ

بـعـد
أن وضـعـت حـرب غـزة
أوزارهـا مؤقتا، بـدأ المشهد العربي
يتحرك في اتجاهات متشابكة، فبينما تحاول
بعض الدول إعادة التموضع الإقليمي، تتجه أخرى نحو
خيارات سياسية واقتصادية جديدة تمهد لتقارب محسوب
مع إسرائيل، تقارب لا يقوم على قناعة داخلية بقدر ما
تحركه ضغوط خارجية ومصالح أمنية واقتصادية. هذا التحقيق
يحاول الكشف عن الأدوات التي تستخدم لتطبيع قسري، وعن
الآليات التي تحول السلام إلى أداة ضغط واستتباع سياسي
بعد الحرب، في لحظة تزداد فيها هشاشة القرار العربي
وتتصاعد فيها رهانات القوى الإقليمية والدولية
على مستقبل الشرق الأوسط.

ـــسـلام القسـري

ـــربي بعد حرب غزة

إعداد: وحدة البحوث والتحليل السياسي مؤسسة رؤى

لحظة ما بعد الحرب

حرب غزة لم تكن حدثا عسكريا فقط، بل زلزالا سياسيا أعاد تشكيل أولويات المنطقة.

الدمار الواسع خلق حاجة ضخمة لإعادة الإعمار، وهي الحاجة التي تحولت سريعا إلى أداة مساومة سياسية.

الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية والعربية ربطت المساعدات والتمويل بخطوات تطبيعية أو بمواقف أكثر مرونة تجاه إسرائيل.

بالمقابل، ازداد الغضب الشعبي وارتفعت الأصوات الرافضة لأي تقارب من دون حل سياسي عادل للفلسطينيين.

هكذا، ولدت معادلة معقدة: سلام معلن من فوق، وغضب مكتوم من تحت.

أدوات التطبيع والسلام القسري

١. الأدوات الاقتصادية

المال هو المدخل الأول لأي تغيير سياسي في العالم العربي.

عقود إعادة الإعمار وملفات التنمية أصبحت بوابات لتمرير النفوذ.

شركات خليجية ومصرية وتركية تتنافس على عقود بمليارات الدولارات، وكل طرف يسعى للحصول على نصيب سياسي قبل الحصة الاقتصادية.

الولايات المتحدة تربط بعض القروض والمنح بشروط ضمنية تتعلق بمسار السلام، فيما تقدم مؤسسات مالية غربية حوافز ضخمة للدول التي تظهر استعدادا للانخراط في منظومة إقليمية جديدة تضم إسرائيل.

٢. الأدوات الأمنية

الملف الأمني هو العصا التي ترافق الجزرة الاقتصادية.

صفقات السلاح، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والتعاون في مكافحة الإرهاب تقدم كغطاء أمني لتقريب المسافات.

بعض الاتفاقات يجري بصمت تام، عبر لجان مشتركة لا تحمل صفة دبلوماسية، لكنها تضع الأساس لتطبيع فعلي دون إعلان سياسي مباشر.

٣. الأدوات الدبلوماسية

التطبيع اليوم لا يحدث عبر اتفاقات صاخبة كما حدث في اتفاقات أبراهام، بل عبر خطوات مرحلية محسوبة: لقاءات اقتصادية، زيارات ثقافية، أو تفاهمات إنسانية تقدم على أنها جهود إنقاذية بعد الحرب.

الهدف هو التدرج نحو علاقات كاملة دون صدام مع الشارع العربي الرافض.

٤. الأدوات الإعلامية والنفسية

التطبيع اليوم لا يحدث عبر اتفاقات صاخبة كما حدث في اتفاقات أبراهام، بل عبر خطوات مرحلية محسوبة

وسائل الإعلام تعيد صياغة الخطاب العام. تظهر مصطلحات مثل السلام الواقعي، والتعاون الإقليمي، ومستقبل ما بعد الكراهية.

حملات منظمة تحاول تغيير المزاج الشعبي من الغضب إلى القبول الاضطراري، بينما تخفف منصات مؤثرة من حدة الانتقادات الموجهة لإسرائيل.

٥. أدوات النفوذ العابر للحدود

الموانئ والممرات البحرية أصبحت ساحة تنافس استخباراتي واقتصادي.

من البحر الأحمر إلى المتوسط، تتقاطع مصالح السعودية والإمارات ومصر وتركيا، وكل طرف يبحث عن موطئ قدم في شبكة النفوذ الجديدة.

هذه السيطرة اللوجستية ليست بريئة، فهي تحدد خطوط التجارة، ومعها خريطة التحالفات السياسية القادمة.

اللاعبون الرئيسيون

الولايات المتحدة

واشنطن تدير المشهد بخيوط دقيقة.

تقدم ضمانات أمنية للدول الحليفة، وتلوح بمساعدات مالية ضخمة مقابل خطوات سياسية منضبطة.

هدفها النهائي: تطبيع شامل يضمن أمن إسرائيل واستقرار السوق الإقليمي.

دول الخليج

السعودية والإمارات وقطر تمسك بمفاتيح مالية وسياسية مؤثرة.

السعودية تتعامل مع الملف ببراغماتية عالية، تربط الانفتاح على إسرائيل بتقدم ملموس في المسار الفلسطيني.

الإمارات تواصل مسار التطبيع كجزء من رؤيتها الاقتصادية الإقليمية، فيما تلعب قطر دور الوسيط الإنساني والسياسي بين الأطراف المتصارعة.

مصر

القاهرة تدرك أن استقرار غزة يعني استقرار سيناء.

تستخدم دورها كوسيط لتأمين نفوذ سياسي واقتصادي في ملف الإعمار، وتحاول الموازنة بين علاقاتها التقليدية مع الفلسطينيين وضغوط الشركاء الغربيين.

إسرائيل

تسعى إلى تحويل نتائج الحرب إلى مكاسب سياسية.

تبحث عن ضمانات أمنية طويلة الأمد، وتوسع دائرة علاقاتها العربية تحت عنوان التكامل الإقليمي، بينما تبقي الملف الفلسطيني في الهامش.

الإمارات تواصل مسار التطبيع كجزء من رؤيتها الاقتصادية الإقليمية، فيما تلعب قطر دور الوسيط السياسي بين الأطراف المتصارعة

السلام القسري هو ذاك الذي يفرض على الدول لا من قناعتها، بل من عجزها.

إيران تواصل الرهان على محور المقاومة، وتركيا تحاول موازنة خطابها بين التعاطف مع الفلسطينيين والمصالح الاقتصادية المتنامية في الخليج وشرق المتوسط.

إيران وتركيا

كلتاهما تدرك أن التطبيع العربي الإسرائيلي يضعف موقفيهما.

إيران تواصل الرهان على محور المقاومة، وتركيا تحاول موازنة خطابها بين التعاطف مع الفلسطينيين والمصالح الاقتصادية المتنامية في الخليج وشرق المتوسط.

دراسات حالة

١. ملف إعادة إعمار غزة

تتنافس شركات من مصر وقطر وتركيا ودول خليجية على عقود بمليارات الدولارات.

كل عقد يحمل في طياته مكسبا سياسيا محتملا.

إسرائيل والولايات المتحدة تحاولان توجيه هذه العقود ضمن منظومة رقابية تضمن الاستقرار الأمني، وهو تعبير يستخدم لتقييد نفوذ المقاومة في غزة.

٢. سوريا والعودة إلى الجامعة العربية

التطبيع مع دمشق جاء بصفقة سياسية إقليمية:

العودة إلى المقعد العربي مقابل التزامات تتعلق بضبط النفوذ الإيراني وملف اللاجئين.

هنا أيضا، السلام المشروط هو القاعدة: لا عقوبات شاملة، لكن لا دعم مجاني أيضا.

مفهوم السلام القسري

السلام القسري هو ذاك الذي يفرض على الدول لا من قناعتها، بل من عجزها.

سلام يدار بالضغوط الاقتصادية والابتزاز الدبلوماسي، لا بالاقتناع السياسي.

إنه سلام بلا عدالة، يشتري الوقت لكنه لا ينتج استقرارا حقيقيا.

أدوات هذا السلام واضحة:

حوافز مالية مقابل مواقف سياسية.

تهديدات أمنية مقابل صمت دبلوماسي.

صفقات جزئية تقدم كإنجازات كبرى، لكنها في الحقيقة بوابات لسيطرة أعمق.

الرأي العام العربي: الرفض الصامت

استطلاعات متعددة أظهرت تراجعا حادا في تأييد التطبيع بعد حرب غزة.

الجماهير العربية ترى في إسرائيل كيانا احتلاليا لا شريكا سلاميا.

لكن الأنظمة تدرك أن كلفة المواجهة مع واشنطن باهظة، فتبحث عن مخرج

عبر تطبيع غير معلن، أو عبر خطوات اقتصادية بلا غطاء سياسي رسمي.

الشارع الغاضب لا يجد صوتا مسموعا، بينما تدار السياسات العليا في غرف مغلقة، تحت عناوين براقة مثل الاستقرار والتنمية.

السيناريوهات المحتملة

١. السيناريو الأول: التحكم المتدرج

تستمر خطوات التطبيع الهادئ على مراحل اقتصادية وأمنية.

تفتح الأسواق وتغلق الأفواه.

النتيجة: استقرار اقتصادي محدود، واحتقان شعبي متراكم.

٢. السيناريو الثاني: الرفض الشعبي

قد تنفجر موجات احتجاج عربية تعيد الحسابات الرسمية إلى الوراء.

تجميد الاتفاقات وتأجيل المشاريع وارد، خاصة إذا لم تتحقق وعود الإعمار والتنمية.

٣. السيناريو الثالث: الصفقات الشاملة

إعادة إعمار ضخمة مقابل سلام شامل مفروض.

يعاد رسم الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة تحت إدارة دولية محكمة.

النتيجة: رخاء مؤقت، لكن سيادة منقوصة وقرارات معلقة بخيوط الخارج.

المخاطر والتبعات

ما يسمى بالسلام القسري قد ينتج استقرارا سطحيا، لكنه يعمق الفجوة بين الحاكم والمحكوم.

حين تدار القرارات من الخارج، تفقد الشعوب ثقتها بالمؤسسات، ويتحول الاستقرار إلى غطاء هش لقمع الداخل وخضوع الخارج.

التطبيع المفروض لا يصنع سلاما، بل يجمد الصراع مؤقتا بانتظار انفجار جديد.

الشرق الأوسط يقف على مفترق طرق جديد.

المال والسياسة والأمن تتشابك في شبكة من المصالح المعقدة، والنتيجة سلام يباع في أسواق الإعمار.

لكن الشعوب، رغم الصمت، لا تشتري هذا السلام القسري.

فالتاريخ العربي يعلم أن ما يفرض بالقوة لا يعيش طويلا، وأن السلام الحقيقي لا يبنى على الخوف ولا على الفقر، بل على العدالة والكرامة والسيادة.

التاريخ العربي يعلم أن ما يفرض بالقوة لا يعيش طويلا، وأن السلام الحقيقي لا يبنى على الخوف

الشارع الغاضب لا يجد صوتا مسموعا بينما تدار السياسات العليا في غرف مغلقة تحت عناوين براقة مثل الاستقرار والتنمية.

100 ألف مقاتل بانتظـــ

كواليس اتفاق دمج قســ

في تطور جديد يعيد خلط الأوراق في شمال شرق سوريا، أعلن قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مظلوم عبدي التوصل إلى اتفاق مبدئي مع دمشق يقضي بدمج قواته ضمن وزارتي الدفاع والداخلية، في خطوة تحمل أبعاداً سياسية وأمنية تتجاوز حدود التنسيق العسكري. التحرك المفاجئ جاء بعد اجتماع رفيع في

ـــــار التسمية الجديدة

ـــد في مؤسسات دمشق

دمشق ضم عبدي والرئيس السوري أحمد الشرع، بحضور المبعوث الأميركي إلى سوريا توم براك وقائد القيادة الوسطى الأميركية في الشرق الأوسط (سنتكوم) براد كوبر، ما جعل منه اتفاقاً ثلاثي الأبعاد: سوري-كردي-أميركي، يختبر توازنات النفوذ في واحدة من أكثر مناطق سوريا حساسية وتعقيداً.

تحقيق صادر عن وحدة البحوث
والتحليل السياسي مؤسسة رؤى

> الاتفاق الذي وُقع في ١٠ مارس الماضي نصّ على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية الكردية ضمن المؤسسات الوطنية الرسمية بحلول نهاية العام

الاتفاق المبدئي: ما وراء البنود

الاتفاق الذي وقع في ١٠ مارس الماضي نص على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية الكردية ضمن المؤسسات الوطنية الرسمية بحلول نهاية العام، إلا أن التنفيذ ظل معلقاً بفعل خلافات جوهرية حول التمثيل السياسي والإداري.

المحادثات الأخيرة في دمشق أعادت تحريك الملف.

مصادر خاصة لمؤسسة رؤى أكدت أن النقاشات ركزت على نقطتين رئيسيتين:

آلية دمج قوات قسد وقوى الأمن الداخلي ضمن وزارتي الدفاع والداخلية.

ضمانات الإدارة الذاتية حول استمرار إدارة شؤونها المحلية بقدر من الاستقلال الإداري. وبحسب تصريحات عبدي، فقد جرى التوصل إلى «تفاهم مبدئي» على إعادة هيكلة قسد ضمن تشكيلات وزارة الدفاع، مع منحها تسمية جديدة تتناسب مع النظام العسكري السوري، مع الإشارة إلى أن «اسم قوات سوريا الديمقراطية سيبقى اسماً تاريخياً»، في محاولة واضحة للحفاظ على رمزية التجربة الكردية المسلحة منذ عام ٢٠١٤.

أبعاد عسكرية وأمنية

يقدَّر عدد عناصر قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن التابعة للإدارة الذاتية بنحو ١٠٠ ألف عنصر، ما يجعلها ثاني أكبر قوة عسكرية على الأرض بعد الجيش السوري.

مصدر عسكري في الحسكة أوضح

لمؤسسة رؤى أن الدمج لا يعني الحل الكامل لقسد، بل «تحويلها إلى تشكيل نظامي محلي يرتبط بوزارة الدفاع السورية مع احتفاظها بطابعها الإقليمي»، على غرار نموذج «الحشد الشعبي» في العراق أو «قوات الدفاع الوطني» في بعض المحافظات السورية.

في المقابل، ترى دمشق أن خطوة الدمج تشكل انتصاراً سياسياً يعيد فرض السيادة على مناطق خارجة عن السيطرة منذ أكثر من عقد، بينما يعتبرها الكرد «ضمانة بقاء» في ظل التحولات الميدانية والانسحاب التدريجي المحتمل للقوات الأميركية من المنطقة.

الدور الأميركي: راع ومراقب

حضور المبعوث الأميركي توم براك وقائد سنتكوم براد كوبر في الاجتماع الأخير بدمشق لم يكن بروتوكولياً.

واشنطن، التي تدعم قسد منذ ٢٠١٤ في حربها ضد تنظيم داعش، تسعى إلى ضمان عدم انهيار بنية القوات الكردية إذا قررت تقليص وجودها العسكري في سوريا.

مسؤول أميركي سابق تحدث لمؤسسة رؤى قائلاً:

"الولايات المتحدة لا تمانع دمج قسد في مؤسسات الدولة السورية، بشرط أن يتم ذلك تدريجياً وبضمانات تضمن عدم الانتقام أو التصفية السياسية."

ويعتقد أن واشنطن تنظر إلى الاتفاق كـ«آلية انتقالية» تتيح خروجاً آمناً من الملف السوري دون تسليم كامل المنطقة إلى النفوذ الإيراني أو الروسي.

يقدَّر عدد عناصر قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن التابعة للأدارة الذاتية بنحو ١٠٠ ألف عنصر، ما يجعلها ثاني أكبر قوة عسكرية على الأرض بعد الجيش السوري

هذا الموقف يعكس إصرار النظام على استعادة السيطرة المركزية، لكنه في الوقت ذاته يُظهر استعداداً لتقديم تسوية سياسية محدودة تحفظ ماء الوجه للطرفين، وتفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الترتيبات الأمنية

الموقف السوري الرسمي

دمشق من جهتها تعاملت بحذر مع الإعلان. مصدر في وزارة الدفاع السورية قال لمؤسسة رؤى إن «الدمج يجب أن يتم وفق المعايير الوطنية، وبإشراف كامل من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة»، مؤكداً أن الدولة «لن تقبل بوجود أي تشكيل موازٍ خارج هيكلها الرسمي". هذا الموقف يعكس إصرار النظام على استعادة السيطرة المركزية، لكنه في الوقت ذاته يظهر استعداداً لتقديم تسوية سياسية محدودة تحفظ ماء الوجه للطرفين، وتفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الترتيبات الأمنية في الشمال الشرقي.

بين الواقعية والرمزية

يرى باحثون أن عبدي يسعى من خلال الاتفاق إلى تثبيت موقعه كلاعب وطني لا كقائد ميليشيا محلية.
فقد أدرك أن ميزان القوى الميداني بدأ يتغير، وأن الوجود الأميركي ليس مضموناً إلى الأبد. الدمج في مؤسسات الدولة السورية قد يمنحه شرعية داخلية ويؤمن حماية لمقاتليه، لكنه في المقابل يضعه تحت سلطة النظام الذي خاض ضده مواجهات متكررة خلال السنوات الماضية. الباحث السياسي المقرب من الملف، «آزاد ابراهيم»، قال لمؤسسة رؤى إن «الاتفاق في جوهره خطوة تكتيكية من الطرفين. دمشق تريد استعادة السيادة تدريجياً، وعبدي يريد ضمان بقائه في المعادلة السياسية قبل أي انسحاب أميركي."

العقبات الميدانية والسياسية

رغم التفاؤل الحذر، إلا أن الخلافات الجوهرية ما زالت قائمة.
من أبرزها: هوية القيادة الميدانية بعد الدمج، وهل ستخضع بالكامل لوزارة الدفاع السورية أم ستكون لها إدارة محلية؟
ملف المعتقلين والمطلوبين من قسد

وفي انتظار ما ستسفر عنه الاجتماعات القادمة، تبقى قسد بين ثلاثة خيارات:
الدمج الكامل في الدولة، أو البقاء كقوة محلية برعاية أميركية، أو العودة إلى صراع مفتوح مع دمشق إذا انهارت التفاهمات.

لدى النظام.

العلاقة مع المجالس المدنية التي تدير مناطق الإدارة الذاتية في الرقة والحسكة ودير الزور.

مصادر في دمشق أكدت أن الاجتماعات القادمة ستتناول هذه النقاط، خصوصاً أن بعضها يشمل ترتيبات معقدة تتعلق بمصير آلاف المقاتلين الذين انضموا إلى قسد بدعم أميركي مباشر.

قراءة استراتيجية

التحليل الأولي لمؤسسة رؤى يشير إلى أن الاتفاق المبدئي يمثل نقطة تحول في مسار الأزمة السورية، إذ يجمع بين ضرورات الأمن والسياسة:

دمشق تسعى لاستعادة السيطرة الرمزية على الشمال الشرقي.

الكورد يبحثون عن ضمانات وجود داخل الدولة. واشنطن تحاول تأمين انسحاب منظم دون فراغ أمني.

لكن هذا التوازن هش للغاية، وأي خلل في التطبيق قد يعيد المنطقة إلى المربع الأول.

فدمج قسد يعني عملياً دمج كيان ذي طابع إثني وسياسي في مؤسسات مركزية ما زالت تعمل بذات العقلية الأمنية القديمة، ما يجعل التجربة محفوفة بالمخاطر.

يبقى الاتفاق بين مظلوم عبدي ودمشق خطوة أولى في طريق طويل ومعقد. فهو ليس مصالحة كاملة، ولا قطيعة نهائية.

إنه تفاهم مؤقت تفرضه الجغرافيا والتوازنات الدولية أكثر مما تفرضه الثقة المتبادلة.

وفي انتظار ما ستسفر عنه الاجتماعات القادمة، تبقى قسد بين ثلاثة خيارات:

الدمج الكامل في الدولة، أو البقاء كقوة محلية برعاية أميركية، أو العودة إلى صراع مفتوح مع دمشق إذا انهارت التفاهمات.

وفي كل الأحوال، ما يجري اليوم قد يرسم ملامح مرحلة ما بعد الوجود الأميركي في سوريا، ويحدد مصير شمالها الشرقي لسنوات مقبلة.

توقفت الحرب واس

سعد بن طفلة العجمي
وزير الإعلام الكويتي السابق

هل يمكن حقاً أن يجبر المجتمع الدولي إسرائيل على التخلي عن أراضي الضفة وغزة للفلسطينيين لإقامة دولتهم؟ هل يجبر المجتمع الدولي إسرائيل على الانسحاب من القدس الشرقية لتتحول عاصمة للدولة الفلسطينية؟ أم يطرح المجتمع الدولي حلاً «تدويلياً» للقدس عاصمة للدولتين؟ توقفت حرب الإبادة ضد الفلسطينيين في غزة، المأساة تتجاوز

ـــتمرت المـــأســـاة

الأرقام، فالضحايا بعشرات الآلاف والجرحى أضعافهم، وموت الأحياء أصعب من موت من فارق الحياة، فمليونان من البشر في قطاع غزة تقطعت بهم سبل العيش والمسكن والتعليم والعلاج والطمأنينة والأمل، أصعب الموت هو موت الأحياء بفقد الأمل، بشر تهيم على وجوهها معدمة لا تملك ما تسد به رمقها إلا من المساعدات التي تأتي من الخارج.

توقفت الحرب لكنها لم تنته، الضامن الوحيد لوقفها هو الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترمب، ومن يعرف ترمب، يعرف تقلبات مزاجه وانحيازه لإسرائيل ولنتنياهو، وقد ثمنت «حماس» جهوده في وقف الإبادة. توقفت الحرب بجهود ومفاوضات كان العرب هم الحاضن لها، اختفت إيران من مشهد وقف المجزرة، ولم يرد ذكرها في بيان «حماس» الذي أشادت فيه بإخوتها من العرب وشكرتهم وعلى رأسهم مصر التي استضافت المحادثات، وتحملت الإساءات، ورفضت التهجير، وقدمت المساعدات ومن ورائها الأردن ودول الخليج.

توقفت الحرب، وبقيت الأسئلة حائرة على الشفاه، ما الذي جرى؟ كيف تمت عملية السابع من أكتوبر (تشرين الأول)؟ من ربح ومن خسر؟ من ربح المعركة؟ ومن خسر الحرب؟ كيف تُرك المدنيون الفلسطينيون دون ملاجئ بينما بنت «حماس» مدناً تحت الأرض؟ لم تلق إسرائيل قنبلة أو تطلق قذيفة على كل طفل أو ضحية من ضحايا غزة، القنابل والقذائف تطلق وتقتل بالشظايا والانفجارات العشرات، الشظايا تتطاير للأعلى وأفقياً، لا تصيب من هم تحت الأرض، لو أن هناك ملاجئ على عمق مترين لنجا كثير من الضحايا الذين كانوا عرضة لقنابل لا تفرق بين طفل وامرأة ومدني وشيخ. توقفت الحرب وخسرت إسرائيل ما بنته الحركة الصهيونية على مدى ٨٠ عاماً من الصورة الكاذبة في أذهان العالم: بلد

توقفت الحرب، وبقيت الأسئلة حائرة على الشفاه، ما الذي جرى؟ كيف تمت عملية السابع من أكتوبر؟ من ربح ومن خسر؟ من ربح المعركة؟ ومن خسر الحرب؟ كيف تُرِك المدنيون الفلسطينيون دون ملاجئ بينما بنت «حماس» مدناً تحت الأرض؟

كيف يمكن للعرب أن يستثمروا الحالة الدولية المتعاطفة مع الحق الفلسطيني؟ هل يقوم الموساد بتجنيد بعض «مجانيننا» (وما أكثرهم) لارتكاب عمليات إرهابية بمدن أوروبية غربية اجتاحتها تظاهرات الإدانة لإسرائيل وصرخات التعاطف مع أهالي غزة

ديمقراطي صغير مسالم ومحاط بوحوش من الفلسطينيين والعرب الذين يريدون تكرار الهولوكوست وقتل اليهود جميعاً. انقلبت الصورة، وانقلب العالم، وبالذات العالم الغربي، على حكوماته التي تساند إسرائيل من دون قيد أو شرط، أقرت الدول الغربية بالدولة الفلسطينية، وعلى رأسهم بريطانيا التي نبعت منها فكرة دولة لليهود على أرض فلسطين، وجاء منها وعد بلفور.

وبقيت الأسئلة حائرة حول تحقيق قيام الدولة الفلسطينية! أين ستقام؟ هل ستقام على أرض غزة المدمرة التي لم تعد قابلة للسكنى؟ أم على الضفة الغربية التي نهشها المستوطنون وقضموا أراضيها وحاصروا أهاليها وقمعوهم وقتلوهم ولا يزالون؟.

هل يمكن حقاً أن يجبر المجتمع الدولي إسرائيل على التخلي عن أراضي الضفة وغزة للفلسطينيين لإقامة دولتهم؟ هل يجبر المجتمع الدولي إسرائيل على الانسحاب من القدس الشرقية لتتحول عاصمة للدولة الفلسطينية؟ أم يطرح المجتمع الدولي حلاً «تدويلياً» للقدس عاصمة للدولتين؟

كيف يمكن للعرب أن يستثمروا الحالة الدولية المتعاطفة مع الحق الفلسطيني؟ هل يقوم الموساد بتجنيد بعض «مجانيننا» (وما أكثرهم) لارتكاب عمليات إرهابية بمدن أوروبية غربية اجتاحتها تظاهرات الإدانة لإسرائيل وصرخات التعاطف مع أهالي غزة لينقلبوا على أعقابهم ويتلاشى تعاطفهم مع القضية الفلسطينية الإنسانية؟ أم أن الوعي العالمي الذي فرضته التكنولوجيا الحديثة سيجعل من ذلك ضرباً من الخيال؟.

ولكن قبل هذا وذاك، هل تُجل تضحيات ومآسي أهالي غزة السلطة الفلسطينية و«حماس» وبقية الفصائل الفلسطينية على توحيد الصف؟ أم يبقى الغباء والعنجهية والاسترزاق وحب المال والسلطة هم أسياد القرار الفلسطيني؟.

قائمة طويلة من الأسئلة الملحة والمنطقية، ولكن قبل الإجابة عنها، فإن الأكثر إلحاحاً صمود وقف الحرب، وتضميد الجراح، وإطعام الجوعى، وإيواء المشردين ومواساة المكلومين وتعزية الثكالى ومسح دموع اليتامى والأرامل والمنكوبين.

الإمـــارات وســـ

قنوات سرية لبناء الثـــ

تبدو العلاقات بين دمشق وتل أبيب وكأنها مجمدة منذ عقود، تكشف مصادر مطلعة عن جهود سرية للتواصل بين الدولتين عبر قناة إماراتية خلفية.

المحادثات، التي لم يُعلن عنها سابقاً، تركز على الأمن والاستخبارات وبناء الثقة، في محاولة لإدارة علاقة تتسم بالتوتر والصراع الممتد منذ عقود، وسط محاولات إقليمية لتقريب وجهات النظر من دون الإعلان الرسمي.

ـــوريا وإسرائيل

ـــقة فـــي قلب العداء

تحقيق مؤسسة رؤى يكشف كيف تصبح الإمارات وسيلة للتواصل غير المباشر بين دولتين لا تربطهما علاقات دبلوماسية رسمية، وما هي الملفات الحساسة التي يتم تناولها في هذا السياق، وكيف ينعكس ذلك على التوازنات الإقليمية.

تحقيق صحفي صادر عن قسم التحقيقات الاستقصائية
بمؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية

السياق الإقليمي

زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع للإمارات في 13 أبريل الماضي كانت نقطة الانطلاق لهذه القنوات غير المعلنة.

وفق مصادر سورية وإقليمية لمؤسسة رؤى، جاءت الزيارة في إطار بحث دمشق عن دعم إقليمي لإدارة علاقتها المعقدة مع إسرائيل، في وقت تزداد فيه التوترات الأمنية في المنطقة، خصوصاً مع تزايد نشاط الجماعات المسلحة على الحدود الجنوبية والشرقية لسوريا.

الإمارات، التي لعبت دور الوسيط في اتفاقات عدة في المنطقة، فتحت قناة خلفية لإجراء اتصالات غير مباشرة مع تل أبيب، بهدف تبادل المعلومات الأمنية والتقنية وخلق نوع من الثقة بين الطرفين، من دون الدخول في مسار دبلوماسي معلن قد يثير ردود فعل شعبية أو سياسية في الداخل السوري أو الإسرائيلي.

طبيعة المحادثات

المصادر أشارت إلى أن المحادثات تقتصر حالياً على مسائل فنية وأمنية، وتشمل ملفات مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول الجماعات المسلحة والمنظمات المتطرفة على الحدود.

مصدر أمني سوري أكد لمؤسسة رؤى أن القناة الخلفية مغلقة ومحدودة الوصول، ويشارك فيها مسؤولون أمنيون مختصون، بينما تتجنب دمشق وتل أبيب أي إعلان سياسي قد يفهم على أنه اعتراف متبادل رسمي.

ومع ذلك، يشير المصدر نفسه إلى أن نطاق المحادثات يمكن أن يتوسع لاحقاً ليشمل تقييم الوضع العسكري على الحدود، وتأمين خطوط النقل والطاقة، وربما تبادل بعض الضمانات الأمنية غير المعلنة.

دور الإمارات كوسيط

> المحادثات تقتصر حالياً على مسائل فنية وأمنية، وتشمل ملفات مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول الجماعات

الإمارات لعبت دوراً استراتيجياً وحيادياً نسبياً، إذ قدمت نفسها كطرف موثوق لكلا الجانبين.

مصدر إقليمي كشف لمؤسسة رؤى أن الإمارات توفر منصة آمنة للتواصل، وتعمل على تسهيل الاجتماعات، وضمان السرية، وإدارة توقعات الطرفين.

الوساطة الإماراتية تتيح لطرفي النزاع الحفاظ على موقفهما الرسمي الصارم تجاه الآخر، بينما يتم معالجة الملفات الحساسة خلف الكواليس.

وتشير المصادر إلى أن الإمارات تراهن على هذا الدور لتعزيز نفوذها الإقليمي كمحفز للسلام والأمن، ولتعزيز مكانتها كطرف قادر على إدارة التوازنات بين إسرائيل والدول العربية وسوريا.

أهداف دمشق وتل أبيب

دمشق ترى في القناة الخلفية وسيلة لتخفيف الضغوط الأمنية والإقليمية، وتأمين معلومات حول أي تهديدات محتملة من الجانب الإسرائيلي، خصوصاً في مناطق الجنوب وريف دمشق.

كما تبحث سوريا من خلال هذه القناة عن تجربة لإعادة بناء ثقة جزئية مع إسرائيل دون الحاجة للاعتراف الرسمي، بما يتيح لها إدارة ملفات معقدة على الأرض.

تل أبيب من جهتها مهتمة بالحصول على معلومات استخباراتية دقيقة

حول الجماعات المسلحة والتنظيمات المهددة على الحدود الشمالية لإسرائيل، مع إمكانية الاتفاق على آليات تجنب التصعيد العسكري المفاجئ، وخلق خطوط تواصل سريعة في حالات الطوارئ.

مصدر استخباراتي إقليمي قال لمؤسسة رؤى:

"إسرائيل لا تبحث عن سلام كامل الآن، بل عن إدارة الصراع بطريقة أقل تكلفة وأكثر أماناً."

التوازنات الإقليمية والدولية

التحليل الاستراتيجي يشير إلى أن الإمارات، عبر هذه الوساطة، تؤكد موقعها كلاعب مؤثر في ملفات الشرق الأوسط الحساسة.

كما أن هذه القناة السرية قد تكون بداية تجربة لإعادة ترتيب بعض التوازنات الإقليمية بين دمشق وطهران وواشنطن وإسرائيل، حيث يتيح التواصل غير المباشر لكل طرف مراقبة الآخر دون فقدان أي ورقة قوة.

واشنطن، بحسب المصادر، ترصد هذه المحادثات عن كثب، إذ يمكن أن تؤثر على التحالفات الإقليمية، وعلى سياسات إسرائيل في سوريا والعراق ولبنان.

ما وراء السرية

السرية التامة لهذه القنوات تعكس حساسية الوضع.

أي إعلان رسمي عن لقاءات أو محادثات سيفسر كتحول دبلوماسي كبير، وربما يثير ردود فعل سياسية وشعبية غير متوقعة، خصوصاً من داخل إسرائيل وسوريا.

مصدر دبلوماسي أوضح لمؤسسة رؤى أن «الغاية من السرية هي إعطاء كل طرف مجالاً للاختبار قبل أي خطوة رسمية، وخلق مساحة للتفاهم الجزئي حول مسائل محددة قبل الانخراط في أي مسار سياسي أو اقتصادي."

> الغاية من السرية هي إعطاء كل طرف مجالاً للاختبار قبل أي خطوة رسمية، وخلق مساحة للتفاهم الجزئي قبل الانخراط في أي مسار

السيناريوهات المستقبلية

توسيع نطاق المحادثات الأمنية والاستخباراتية: قد تشمل مناطق حدودية إضافية، أو ملفات الطاقة والمياه، وربما تنسيقات عسكرية محدودة.

تطبيق جزئي لاتفاقات الثقة: على غرار إنشاء آليات تنسيق في حالات الطوارئ أو تبادل معلومات عن الهجمات الإرهابية.

مرحلة ما بعد الإعلان الرسمي: إذا نجحت القنوات الخلفية، قد تفكر الدولتان في خطوات دبلوماسية أكثر علانية، لكن هذا يبدو بعيد المدى في الوقت الراهن.

القناة السرية الإماراتية بين إسرائيل وسوريا تمثل نموذجاً جديداً للتواصل الإقليمي: وسيلة لإدارة النزاع دون الاعتراف الرسمي، وآلية لتبادل المعلومات الحساسة، وتجربة لاختبار الثقة في بيئة مليئة بالتوترات.

بين السرية المطلقة والمصالح الاستراتيجية، تظهر الإمارات كلاعب مؤثر، بينما يبقى المستقبل السياسي لهذه التجربة مرهوناً بالتوازن بين الأمن والمصالح والديناميكيات الإقليمية المعقدة.

البلاد التي تصـــ

في كل دورة انتخابية، تتكرر الطقوس ذاتها في العراق: لافتاتٌ ملونة تملأ الشوارع، ووجوهٌ تبتسم فوق أعمدة الضوء، وشعاراتٌ تصرخ بالوعود حتى تبحّ. البلاد تستعد كمن يُستدعى إلى احتفال يعرف أنه لن يُشارك في فرحه، ومع ذلك يحضر. في الحادي عشر من تشرين الثاني، يتجه العراقيون مجددا إلى صناديق الاقتراع، في محاولة أخرى لترميم الحلم الذي تشظّى

ـوّت ثم تصمت

منذ ولادة العملية السياسية بعد عام 2003. منذ أول انتخابات وحتى اليوم، ظلّ المشهد يدور في فلك واحد: الأحزاب ذاتها، الوجوه ذاتها، واللغة ذاتها التي تغيّر نبرتها فقط لتوهم الناس أنها جديدة. شعاراتهم محفوظة كأناشيدَ قديمة: «نخدمكم بأمانة»، «العراق أولا»، «صوتك يصنع التغيير»، «معا نحو المستقبل».

لكنّ الناس، وقد خبروا الخديعة مرة تلو أخرى، صاروا يعرفون أن هذه العبارات لا تصنع مستقبلا بل تُعيد تدوير الحاضر.

العملية السياسية في العراق، التي وُلدت من رحم الفوضى، ما تزال تترنح بين المحاصصة والطموح الوطني.

كل انتخابات تفتح نافذة صغيرة على الأمل، ثم تُغلقها الصفقات والاتفاقات التي تُكتب خلف الأبواب المغلقة.

فبينما يُدلي المواطن بصوته ظانا أنه يغيّر، تتقاسم الكتلُ النفوذَ كأنها تقتسم غنيمة لا وطنا.

يُقال إن الانتخابات تجسّد إرادة الشعب، لكن أي إرادة تبقى حين يُختزل الوطن في معادلات السلطة؟

المؤلم أن الخديعة لم تعد خديعة كاملة، بل أصبحت عرفا سياسيا مألوفا.

السياسيون يَعِدون، والمواطنون يعرفون أنهم لن يوفوا، ومع ذلك يصوّتون لهم.

يتكرر المشهد، كأنّ الجميع متواطئون في مسرح لا يملك أحدٌ شجاعة إسدال ستاره.

يتحدث المرشحون عن «محاربة الفساد» وهم أبناء منظومته،

ويتعهدون بـ«خدمة الفقراء» وهم يعيشون في مدن مسوّرة بالامتيازات.

يرفعون صور الشهداء، ثم يعقدون صفقاتهم مع من تسبب في موتهم.

كلّ حملة انتخابية في العراق تشبه إعلانا تجاريا ضخما لسلعة يعرف البائع

والمشتري معا أنها لا تعمل.

لكن، هل الخديعة مسؤولية من يروّج لها فقط؟

أم مسؤولية من يشتريها كل مرة؟

هنا يأتي دور المواطن، الذي طالما أحبّ أن يلعن الفساد من بعيد، دون أن يتخلّى عن ثقافة الولاء الضيق أو الخوف أو الطائفية.

لقد تحوّل التصويت في كثير من الأحيان إلى فعل عاطفي، لا وطني؛ تصويتٌ للقرابة، للعشيرة، للطائفة، للوجوه التي "نعرفها"، لا للبرامج التي نحتاجها.

ومن هنا تُعاد الدائرة المفرغة إلى بدايتها:

نصوّت للفاسدين، ثم نلعنهم، ثم

الانتخابات تجسّد إرادة الشعب، لكن أي إرادة تبقى حين يُختزل الوطن في معادلات السلطة؟

نعيد انتخابهم.

الانتخابات ليست مجرد أوراق تُلقى في صناديق شفافة، بل امتحانٌ لضمير الأمة.

وإذا كانت البلاد تصوّت ثم تصمت، فالصمت هنا ليس حيادا، بل مشاركة في الخسارة.

السكوت بعد التصويت ليس دلالة رضا، بل علامة تعب، تعبٌ صار أشبه بالاعتياد.

لقد صار المواطن العراقي يعيش بين خيبتين:

خيبةِ المشاركة التي لا تغيّر، ومرارةِ المقاطعة التي لا توقف شيئا.

ومع ذلك، ما زال الأمل يسير بخطى بطيئة، كما لو أنه يتعلم المشي على أرض زلقة.

> إذا كانت البلاد تصوّت ثم تصمت، فالصمت هنا ليس حيادا، بل مشاركة في الخسارة.

الأمل في وعي جديد يتشكل بصمت، في جيل لم يعد يثق بالشعارات بل بالأفعال،

جيل يريد أن يرى وطنه لا في صور الحملات، بل في واقعه اليومي،

جيل ربما لا يصوّت كثيرا اليوم، لكنه سيتكلم غدا بصوته وفعله معا.

ولعلّ أول طريق الإصلاح يبدأ من هنا: أن نكفّ عن انتظار "المنقذ"،

وأن ندرك أن التغيير لا يُصنع في القاعات المغلقة ولا على الشاشات،

بل في تلك اللحظة البسيطة التي يقرر فيها المواطن أن صوته ليس هدية لمن خدعه، بل عهدٌ للوطن نفسه.

حتى ذلك الحين، ستبقى البلاد التي تصوّت ثم تصمت، تنتظر أن تتحول لأصوات إلى وعي، والصمت إلى موقف، والوطن إلى مشروع لا وعد مؤجّل.

المال الانتخابي وتأثيره في القرار الشعبي

في كل انتخابات، تنشط سوقٌ خفية تُباع فيها الأصوات كما تُباع السلع.

المال السياسي في العراق لم يعد ظاهرة عابرة، بل أداة منظمة لإعادة إنتاج النفوذ.

بين وعود التعيين وتوزيع المساعدات والهبات، يجد المواطن البسيط نفسه محاصرا بين الحاجة والكرامة.

الكثير من المرشحين لا يخوضون الانتخابات ببرامج، بل بـ«ميزانيات"،

يدركون أن الجوع والحرمان أقصر الطرق إلى صندوق الاقتراع.

يتحول التصويت هنا من فعل حرّ إلى صفقة اجتماعية،

ومن مسؤولية وطنية إلى «مكافأة مؤقتة» يشتري بها السياسي صمْت الناس أربع سنوات أخرى.

بهذا الشكل، لا يُفسد المال فقط ضمير المرشح، بل يشوّه وعي الناخب.

وحين يصبح الكسب الآني أهم من التغيير الحقيقي،

يخسر الجميع: الدولة، والمجتمع، والمستقبل.

صوت الشباب في معادلة التغيير

من رحم الخيبة ووسط ركام الشعارات، وُلد جيلٌ جديدٌ من الشباب العراقيين لا يؤمن كثيرا بالأحزاب ولا بالشعارات، بل بالعمل والمبادرة والفعل الميداني.

جيلٌ فتح عينيه على صور الدم والمظاهرات، على وعود لم تتحقق، لكنه مع ذلك لم يفقد إيمانه بالبلاد.

الشباب العراقي اليوم، وهم الأغلبية السكانية، يملكون طاقة هائلة للتغيير،

لكنهم يصطدمون بجدار المنظومة الحزبية القديمة التي تحتكر السياسة والإعلام والمال.

بعضهم انسحب من المشهد تماما، وآخرون يحاولون الدخول عبر بوابات جديدة كالحركات المستقلة والمبادرات المدنية.

صوت الشباب، وإن بدا مشتتا، إلا أنه بدأ يُحدث شرخا في جدار الصمت.

الوعي السياسي الجديد لم يعد يبحث عن «زعيم»، بل عن «دولة"،

ولم يعد يقبل الشعارات الجوفاء، بل يطالب بالشفافية والمحاسبة والمواطنة الحقيقية.

ربما لا يغيّر الشباب نتائج الانتخابات في دورة واحدة،

لكنهم – على المدى الأبعد – يغيّرون معنى السياسة نفسها،

ويجعلونها أقرب إلى الناس، وأبعد عن

المصالح.

الإعلام الانتخابي بين التنوير والتضليل

الإعلام في المواسم الانتخابية يتحول إلى ميدان حرب ناعمة،

حيث تتقاتل الخطابات، وتختلط الحقيقة بالدعاية، والمعلومة بالتحريض.

تُسخَّر القنوات والمنصات ووسائل التواصل لخدمة أجندات محددة،

فتضيع الموضوعية بين فخاخ التمويل والانحياز.

الناخب العراقي يُمطر يوميا بموجات من الخطابات والإعلانات والبرامج الحوارية التي تُصاغ بعناية لتوجيهه نحو جهة معينة.

أحيانا، يُستخدم الإعلام لتلميع الفاسدين أو لتشويه الأصوات الحرة،

وأحيانا أخرى يُستغل لتكريس الانقسام بدل أن يكون جسرا للفهم.

ومع ذلك، لا يخلو المشهد من بصيص نور:

فقد بدأت منصات إعلامية مستقلة وناشطون شباب بكسر احتكار الرواية،

يكشفون الحقائق، ويفضحون التلاعب،

ويعيدون للوعي العام شيئا من حيويته.

الإعلام، إن اختار أن يكون نزيها، يمكن أن يكون القوة التغييرية الأولى،

أما إن خضع لرأس المال والسلطة، فإنه يتحول إلى أداة تزييف ناعمة تقتل الحقيقة ببطء.

فالانتخابات في العراق لم تعد مجرد حدث سياسي، بل مرآةٌ تعكس علاقة المواطن بدولته، والسلطة بمسؤوليتها.

هي لحظة مواجهة بين وعي يتكوّن ببطء، ومنظومة تصرّ على البقاء.

ومهما تكررت الخيبات، تبقى البلاد التي تصوّت ثم تصمت قادرة على أن تنهض،

حين يتحول الصمت إلى وعي، والوعي إلى فعل، والفعل إلى وطن جديد يولد من بين الركام.

النفوذ الإيراني في السودان.. رحـــلة بيـــن الانكمـــ

في ظل الحرب الدائرة في السودان منذ عام 2023، عادت مؤشرات الاهتمام الإيراني بالبلاد إلى الواجهة، لكن هذه العودة تبدو حذرة ومحسوبة، لا ترقى إلى مستوى النفوذ الواسع الذي عرفته تسعينيات القرن الماضي.

فإيران التي فقدت حضورها العلني في الخرطوم عام 2016 بعد أزمة السفارة السعودية، عادت عبر قنوات محدودة – سياسية وعسكرية – مستفيدة من حاجة القوات المسلحة السودانية إلى الدعم التقني وسط عزلة دولية متزايدة.

بدأت عودة العلاقات بين الخرطوم وطهران رسميًا في أواخر عام 2023، عقب الاتفاق السعودي - الإيراني، وتُوجت بتفاهمات دفاعية وعسكرية، شملت – وفق

ـــاش وإعادة التموضع

تقارير – تزويد السودان بمنظومات طائرات مسيّرة وصواريخ قصيرة المدى.

لكن هذا التعاون لا يرقى إلى تحالف استراتيجي، بل يعكس محاولة إيرانية لاختبار حدود النفوذ في منطقة تراها طهران بوابة نحو البحر الأحمر وشرق أفريقيا.

ويرى محللون أن إيران تتحرك ضمن جغرافيا معقدة، تتسم بتعدد القوى المحلية والإقليمية، ما يجعل أي حضور خارجي هشًّا بطبيعته.

تقرير فريق التحرير مؤسسة رؤى

إيران تحافظ على حضور تكتيكي، منخفض الكلفة، عالي الحذر، هدفه الأساسي تجنّب العزلة الاستراتيجية أكثر من بناء تحالف دائم

سعت طهران إلى نشر نفوذ ثقافي ومذهبي عبر مراكز ثقافية وحسينيات في الخرطوم وأم درمان، لكنها أغلقت جميعها بعد قطع العلاقات

من «اليرموك» إلى «الاختبار التكتيكي"

تاريخيًا، شهدت العلاقات السودانية - الإيرانية ذروتها خلال تسعينيات القرن الماضي، حين تحول التعاون إلى شراكة أمنية وصناعية تمثلت في إنشاء مجمع اليرموك للصناعات العسكرية عام 1994 بتمويل وتقنيات إيرانية.

كان المصنع حينها جوهر التعاون العسكري بين البلدين، وأصبح لاحقًا محورًا لاتهامات إسرائيلية بنقل الأسلحة إلى غزة، قبل أن يتعرض لقصف في أكتوبر 2012، ما أدى إلى تدمير أجزاء منه وتراجع النفوذ الإيراني تدريجيًا.

في موازاة ذلك، سعت طهران إلى نشر نفوذ ثقافي ومذهبي عبر مراكز ثقافية وحسينيات في الخرطوم وأم درمان، لكنها أغلقت جميعها بعد قطع العلاقات في 2016.

دبلوماسية منخفضة النبرة

في سياق القرن الأفريقي، تمارس إيران ما يمكن وصفه بـ«الدبلوماسية منخفضة النطاق»، التي تقوم على الحذر والتدرج والوجود المرن، بعيدًا عن المغامرات الأيديولوجية التي ميزت حضورها في المشرق العربي.

تتعامل طهران مع السودان باعتباره موطئ قدم وظيفيًا، أكثر من كونه ساحة نفوذ عقائدي، إذ تسعى إلى الحفاظ على قناة خلفية تتيح مراقبة الممرات البحرية في البحر الأحمر دون استفزاز القوى الإقليمية الكبرى.

وبذلك، يمكن القول إن إيران تحافظ على حضور تكتيكي، منخفض الكلفة، عالي الحذر، هدفه الأساسي تجنّب العزلة الاستراتيجية أكثر من بناء تحالف دائم.

سقف محدود للتوقعات

على الرغم من استئناف العلاقات وتوقيع مذكرات تفاهم اقتصادية ودبلوماسية في فبراير 2024، فإن هذه الاتفاقات لم تتجاوز الطابع البروتوكولي.

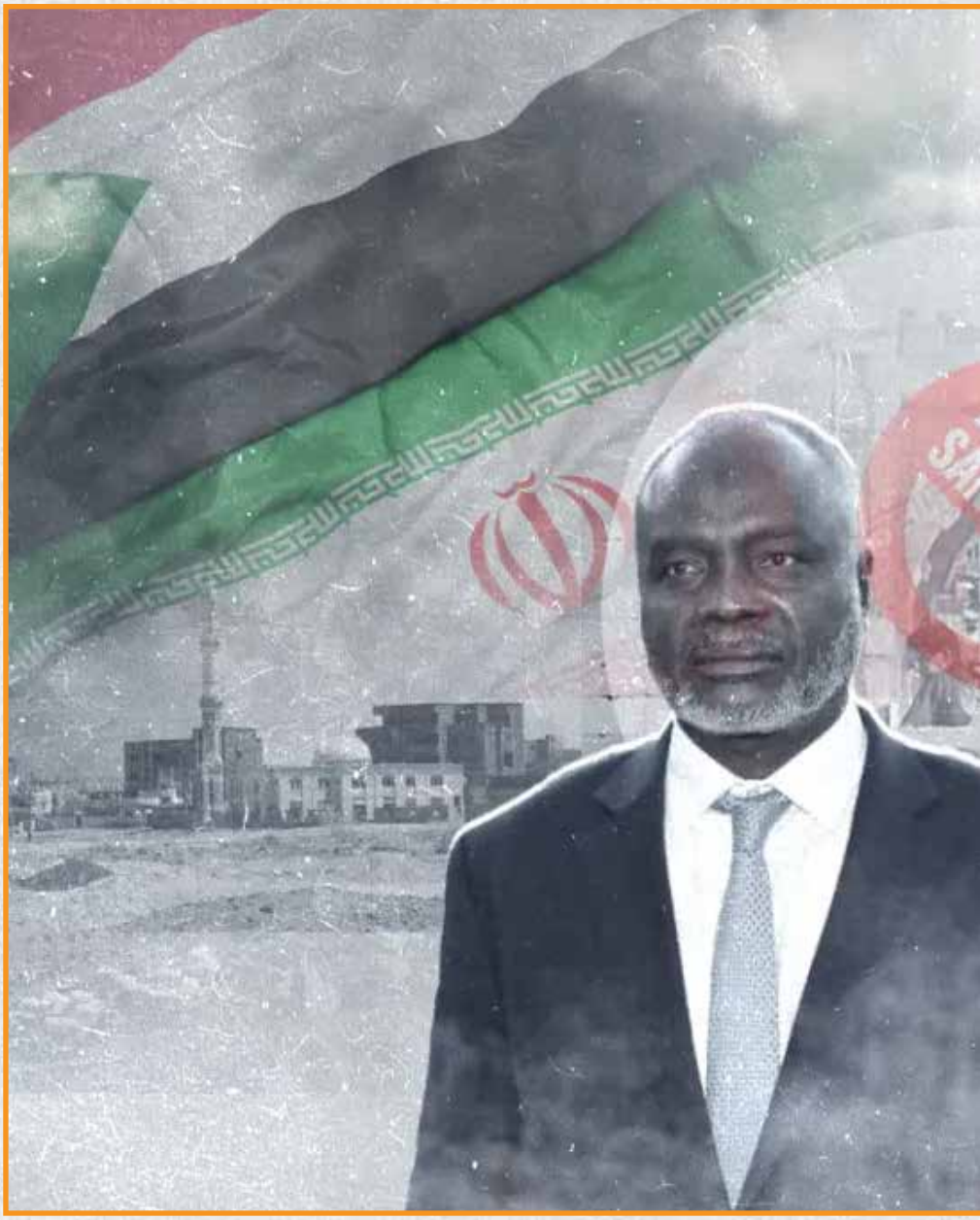

تعقيد القرار السياسي السوداني: غياب المؤسسات الراسخة وتبدّل موازين القوى يجعل التحالفات الخارجية قصيرة الأمد.

تحاول طهران إعادة التموضع في بيئة مضطربة دون أن تغرق فيها، فيما يسعى السودان إلى موازنة علاقاته الخارجية وسط حرب داخلية

فلا السودان يملك حاليًا بيئة مؤسسية أو مالية تسمح بتنفيذ مشاريع مشتركة، ولا إيران قادرة على ضخ استثمارات كبيرة بسبب العقوبات والعزلة الاقتصادية.

بالمقارنة مع اتفاقاتها الكبرى مع دول مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا، تبدو تفاهمات طهران مع الخرطوم رمزية أكثر منها تنموية، أقرب إلى جس نبض سياسي يعيد رسم حدود العلاقة بعد سنوات من القطيعة.

إخفاقات التغلغل الإيراني

تواجه إيران في السودان معادلة ردع جغرافية تحد من قدرتها على التمدد، لأسباب متعددة:

انحسار أدوات القوة الناعمة: لم تعد طهران قادرة على استخدام المراكز الثقافية والدينية كوسائل تأثير فعالة.

تعقيد القرار السياسي السوداني: غياب المؤسسات الراسخة وتبدّل موازين القوى يجعل التحالفات الخارجية قصيرة الأمد.

ضعف الجاذبية الاقتصادية: العقوبات تعيق تقديم نموذج شراكة مغر أو مشاريع بنية تحتية جادة.

الرقابة الإقليمية الصارمة: أي تحرك إيراني في البحر الأحمر ينظر إليه كتهديد مباشر للأمن البحري.

في نهاية المطاف، يبدو الحضور الإيراني في السودان أقرب إلى اختبار تكتيكي ضمن «جغرافيا الردع» التي تفرضها التوازنات الإقليمية في البحر الأحمر، أكثر من كونه مشروعا توسعيًا أو عقائديًا.

تحاول طهران إعادة التموضع في بيئة مضطربة دون أن تغرق فيها، فيما يسعى السودان إلى موازنة علاقاته الخارجية وسط حرب داخلية ومصالح متشابكة.

وهكذا، تظل العلاقة بين الطرفين تحالفًا ظرفيًا هشًّا، يخضع لتقلبات السياسة أكثر مما يستند إلى مصالح استراتيجية طويلة الأمد.

الديمقـــراطية وحق الـــ
بين التوصيت والترشيـــ

د.كاوه ياسين سليم
أستاذ جامعي

تتخذ النظم الديمقراطية المعاصرة كلاً من الانتخاب والترشيح للمجالس المنتخبة وسيلتين لممارسة حرية الاختيار السياسي بوصفهما من الحقوق العامة التي حرص الدستور على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها وعدها واجبًا وطنيًا؛ لاتصالها بالسيادة الشعبية؛ فيقصد بالانتخاب حق المواطن بمباشرة مظاهر

ـــــفرد فـــي الانتخابات
ـــح للمجالس المنتخبة

السلطة وإدارة الدولة سواء بنفسه أو عن طريق أشخاص يمثلونه، فحقا الانتخاب والترشيح حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدونهما ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا أفرغا من المضمون الذي يكفل ممارستهما ممارسة حيوية فعالة، إذ هما سند المشروعية والشرعية السياسية داخل الدولة.

إن تدعيم الديمقراطية وتصحيح المسار السياسي في العراق في ظل نظام تعدد الأحزاب السياسية يقتضي وضع التنظيمات والضمانات القانونية والفعلية؛ لتصبح قوة متوازنة مع الحكومة، قادرة على تبادل السلطة معها في أعقاب انتخابات حرة نزيهة، فعلى قدر صلاح النظام الانتخابي على قدر ما تدعم التجربة الحزبية التعددية، سيما في الدول الحديثة العهد،حق الانتخاب من أهم الحقوق السياسية التي تؤدي إلى كفالة اشتراك الفرد في إدارة شئون مجتمعه، فهو الطريق الديمقراطي الوحيد في اختيار الحكام، يتقرر لكل مواطن بوصفه مواطنًا فيجب عدم الحد منه ويجب عدم إجباره على استعماله أو القيام به. ومن ثم ارتقى هذا الحق إلى مرتبة الواجب الوطني، ووجب على كل سلطات الدولة العمل على تحقيقه لتعلقه بالإرادة الشعبية المعبرة عن سيادة الشعب، ويطلق على مجموع الأشخاص الذين لهم حق الانتخاب في الدولة اسم هيئة الناخبين (الجسم الانتخابي) ، حيث عنى المشرع بتحديد الشروط الموضوعية والشكلية لعضوية هيئة الناخبين، أما في مجال قيد الناخب فقد اعتنق المشرع فكرة حرية المفاضلة والاختيار للمواطن في الانتخاب. وسلامة العملية الانتخابية تتوقف على سلامة وصحة وانضباط القيد بالجداول الانتخابية، لأن أية مخالفة لتلك الإجراءات من شأنها إبطال القيد المخالف للقانون.

وهذه الطريقة في الاختيار تجد سندها في قوله تعالى:]وأمرُهم شُورَى بينهم[سورة الشورى: الأية رقم (٣٨). فهذا النص القرآني يوجب أن يتشاور أفراد الأمة - لافئة متميزة منها - في شئونهم ، فيباشرون جميعاً هذا الحق إلا من استثنى منهم، بدليل شرعي لعدم التكليف.وتقوم هذه الطريقة على إعطاء كل مواطن ممن توافرت فيه شروط الناخب حق التصويت، وذلك بعد الإعلان عن المرشحين، مع ملاحظة أنه لا يقبل ترشيح إلا من توافرت فيه الشروط المطلوبة.

ومن البديهي ألا يشترك في الانتخابات جميع أفراد الشعب،

إذ إن هناك شروطا مختلفة يجب أن تتوافر في الأشخاص الذين يكونون هذه الهيئة، كشرط الجنسية وسن الرشد السياسي، وأن تتوافر له الأهلية العقلية والأدبية. ويعد هذا من شروط ممارسة الحقوق السياسية، وليس شرطًا لاكتسابها، ما لم يكن اسمه مقيدًا بأحد الجداول الانتخابية، والقيد في هذه ليس منشئًا للحق في الانتخاب أو الترشيح، وإنما هو مقرر وكاشف لحق سبق وجوده، فهو الدليل على التمتع بهذا الحق.

وتعد هيئة الناخبين من أهم الهيئات الدستورية، إذ هي الأساس الشرعي الذي تتفرع منه بطريق مباشرأو غير مباشر السلطات الدستورية الأخرى، وتملك هيئة الناخبين في أغلب الأنظمة النيابية أكثر من سلطة لاختيار النواب عن طريق الانتخاب، إذ تراقب الهيئات الدستورية الأخرى، فبفضل حق الحل مثلًا تعطى هيئة الناخبين دور الحكم في كل نزاع أو خلاف ينشأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذا ما أدى هذا النزاع إلى حل المجلس النيابي والرجوع إلى الأمة ممثلة في هيئة الناخبين؛ للوقوف على رأيها. ومهما يكن الاختصاص الذي يعترف به الدستور لهيئة الناخبين والدور الذي تلعبه، فإنها تمثل الدعامة التي يقوم عليها النظام الدستوري في البلاد التي يسودها النظام الديمقراطي.

وصحة تسجيل الناخبين تمثل مقدمة ضرورية وحيوية للانتخابات النزيهة ومعبرة بحق عن إرادة الشعب، ومن ثم فإنه يلزم إعداد القوائم والسجلات الانتخابية بعناية فائقة، وأن يكون متاحًا الاطلاع عليها والطعن في صحتها، عن طريق تحضيرها بوقتٍ كافٍ فيه ضمان لنزاهة عملية الانتخاب يمنع من الغش والتلاعب والتزوير فيها، وفضلًا عن أن هذه العملية طويلة وشاقة، وليس من المستحسن إجراؤها قبل عملية الانتخاب مباشرةً؛ لتلافي تأثيرها بالعواطف الحزبية والظروف السياسية.

بالرغم من الدول ليست ملزمة بأن تتبنى نظامًا انتخابيًا بعينه،

فإنه يفرض عليها احترام حرية الانتخابات ونزاهتها ودوريتها ومصداقية تمثيلها لإدارة عموم المجتمع، بالإضافة إلى وجوب احترامها لمبدأ المساواة في الحقوق الانتخابية، فإذا تضمن قانون الانتخابات تقييمًا للدوائر الانتخابية لا يكفل تمثيلًا عادلًا لقاطني كل دائرة انتخابية بحسب عددهم، تكون الدولة المعنية قد أتت خرقًا لمبدأ المساواة في الحقوق الانتخابية المحمية من الدستور والقضاء،حيث يتعين أن تحدد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية وفقًا لعدد القاطنين في تلك الدائرة.

فالدولة ملزمة في هذا المجال بالحفاظ على عدالة الانتخابات وحريتها عن طريق الدستور، ويمتنع عليها أن تجعل من حرمتها في تحديد التقسيمات والدوائر الانتخابية وسيلة لحرمان جماعة أو فئة من مواطنيها من الحصول على تمثيل منصف ومعقول يتفق مع نسبتهم من مجموع الشعب الممثل لهذه الدولة. ومقابل ذلك ليس للناخب أن يقيد اسمه في أي جدول من جدول الانتخابات، بل يجب أن يصوت في الجهة المعروف فيها، حيث يسهل التثبت من شخصيته، فيصعب الغش والتزوير في الانتخابات بإحلال أشخاص محل آخرين، فضلاً عن أن اشتراك الناخب في الانتخابات لا يكون مجديًا إلا إذا كان على اتصال دائم بالمسائل التي تهم الدائرة، وفي قدرته التمييز بين الأصلح من المرشحين، أي يوجد نوع من الصلة بينه وبين هذه المدينة أو القرية أو المكان، صلة تجيز إدراج اسمه في جدولها.

وكفل لكل مواطن حق التصويت وفقًا للشروط التي يحددها المشرع بألا يجاوز فحواه، ويفترض ذلك ألا يكون هذا الحق مثقلًا بقيود يفقد معها الناخبون أصواتهم، من خلال تشويهها أوإبدالها أوالتأثير في تساويها وزنًا وتعادلها أثرًا، ولا أن تكون الحملة الانتخابية

محدودة آفاقها، ولا أن تعاق قنواتها عن الحقائق التي تريد النفاذ إليها، ولا أن يحد المشرع من اتساع قاعدة الاختيار إلى من يعنيهم أمرها من الناخبين، بما يقلص من فرص الاختيار التي يحددون بها من يكون في تقديرهم أجدر بالدفاع عن مصالحهم وأدنى إلى الظفر بثقتهم.

الدورات البرلمانية في كوردستان منذ عام ١٩٩١ الى ٢٠٢٥ ست دورات انتخابية: الدورة الاولى ١٩٩٢، الدورة الثانية ٢٠٠٥، الدورة الثالثة ٢٠٠٩، الدورة الرابعة ٢٠١٣، الدورة الخامسة ٢٠١٨، الدورة السادسة ٢٠٢٤

اما في العراق فقد شهد سلسلة من الانتخابات عقب الإطاحة بالحكومة السابقة من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٥ ست دورات انتخابية : الدورة الاولى ٢٠٠٥ ، الدورة الثانية ٢٠١٠، الدورة الثالثة ٢٠١٤، الدورة الرابعة ٢٠١٨، الدورة الخامسة ٢٠٢١، الدورة السادسة ٢٠٢٥/١١/١١.

وتتولى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية مراقبة ورصد هذه الحملات، للتأكد من التزامها بالسقوف الزمنية المحددة والأخلاقيات الانتخابية، ومنع أي مخالفات أو استغلال لموارد الدولة.انطلقت يوم الجمعة، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، الحملات الدعائية الخاصة بانتخابات الدورة السادسة لمجلس النواب العراقي، والتي ستستمر حتى الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد صادقت، يوم أمس الخميس ٢ تشرين الأول/أكتوبر، على أسماء ٧ آلاف و٧٦٨ مرشحاً لخوض السباق الانتخابي. وبحسب إحصاءات المفوضية، يبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات ٢١ مليوناً و٤٠٤ آلاف و٢٩١ ناخباً، بينهم ٢٠ مليوناً و٦٣ ألفاً و٧٧٣ ناخباً في التصويت العام، فيما خُصص التصويت الخاص لـ مليون و٣١٣ ألفاً و٩٨٠ ناخباً.

مـــن المقابـ

هكذا تطور السـ

رغم التحولات الفكرية والعلمية والاجتماعية التي مر بها العراق خلال العقود الماضية، إلا أن الإيمان بالسحر والشعوذة ما زال حاضراً بقوة في وعي المجتمع.

فمن المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والنجف، إلى القرى النائية في الجنوب والوسط والشمال، تنتشر الحكايات عن السحرة والمشعوذين الذين «يفكون» و«يربطون» ويزعمون القدرة على تغيير المصير. تحقيق مؤسسة رؤى يكشف

ـــر إلى الإنترنت

ـــحر في العراق

أن السحر في العراق لم يختفِ كما يظن البعض، بل أعاد تشكيل نفسه بأساليب جديدة تجمع بين الموروث الديني والوسائل الحديثة، حتى صار «العلاج الروحي» و«العمل الخفي» تجارة بملايين الدنانير، وسط انقسام حاد بين مؤمن ومكذب، وبين من يراه علماً غيبياً وآخرين يعدونه نصباً واحتيالاً.

تحقيق فريق التحرير مؤسسة رؤى

> السحر مذكور في القرآن، لكنه ليس كما يروجه البعض اليوم، أغلب ما يجري هو شعوذة وكذب واستغلال لعقول الناس وأموالهم

السحر من الطين إلى الإنترنت

في الماضي، كان السحر في العراق جزءاً من ثقافة القرى والمجتمعات الريفية، يمارس في السر على أيدي أشخاص محدودين يلقبون بـ«العارفين» أو «أهل العلم القديم".

اليوم، ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، بات «الساحر» يعلن عن خدماته في مجموعات مغلقة على فيسبوك وتلغرام، ويستخدم تطبيقات رقمية للتواصل مع الزبائن داخل وخارج البلاد.

مصدر أمني في بغداد أكد لمؤسسة رؤى أن الأجهزة الأمنية سجلت خلال العامين الماضيين أكثر من ٦٠٠ حالة نصب واحتيال مرتبطة بممارسات سحر وشعوذة عبر الإنترنت، أغلبها تتعلق بقضايا زواج أو خصومة أو ثراء سريع.

ويقول المصدر إن بعض هذه الشبكات مرتبطة بعمليات غسيل أموال واحتيال منظم، فيما يستخدم آخرون غطاء السحر لتمرير مواد مخدرة أو ترويج منتجات مجهولة المصدر تحت مسميات «عطور روحانية» أو «أحجار مباركة".

بين الدين والموروث الشعبي

ينقسم الموقف الديني في العراق من مسألة السحر إلى ثلاث اتجاهات رئيسية:

التحريم المطلق: وهو موقف المؤسسات الدينية السنية والشيعية على حد سواء، التي تعتبر السحر من الكبائر ومن أعمال الشيطان.

التفسير الغيبي: بعض رجال الدين يميزون بين السحر الحقيقي والشعوذة، ويرون أن ثمة طاقة خفية أو قدرات روحية لا يفهمها البشر لكنها ليست بالضرورة كفراً.

الإنكار العلمي: شريحة من المثقفين والأطباء النفسيين ترى أن كل ما ينسب إلى السحر يمكن تفسيره علمياً من خلال علم النفس والاجتماع أو حتى علم الطاقة الحديثة.

في مدينة النجف، يقول الشيخ حسن البهادلي، وهو باحث ديني في الفقه

والروحانيات، لمؤسسة رؤى:

"السحر مذكور في القرآن، لكنه ليس كما يروجه البعض اليوم، أغلب ما يجري هو شعوذة وكذب واستغلال لعقول الناس وأموالهم. الساحر اليوم لا يملك علماً، بل يجيد التمثيل والخداع."

لكن في المقابل، تقول أم علي، وهي امرأة خمسينية من مدينة العمارة، إن «السحر حقيقة لا يمكن إنكارها»، مضيفة:

"رأيت بعيني كيف تغير حال ابنتي بعد فك العمل عنها، كانت ترفض الزواج وتصاب بنوبات بكاء بلا سبب، وبعد أن زارنا شيخ معروف بالقراءة تغير كل شيء."

طقوس السحر وأنواعه

تحقيق مؤسسة رؤى الميداني في بغداد وذي قار والبصرة كشف أن هناك أنواعاً متعددة من السحر ما زالت متداولة في العراق، تختلف في طقوسها وأساليبها:

> في الماضي، كان السحر في العراق جزءاً من ثقافة القرى والمجتمعات الريفية، يمارس في السر على أيدي أشخاص يلقبون بـ»العارفين»

سحر المحبة أو «الربط»: أكثر الأنواع شيوعاً، وغالباً ما يرتبط بقضايا عاطفية أو زوجية.

يستخدم فيه السحرة خيوطاً أو صوراً شخصية أو بقايا شعر وأظافر.

سحر التفريق: ويستهدف إحداث الشقاق بين الأزواج أو الشركاء في العمل.

سحر المال والرزق: يدّعي بعضهم القدرة على جلب الثروة أو الحظ باستخدام الطلاسم والأحجار.

سحر المرض أو الأذى: يزعم أصحابه قدرتهم على إصابة شخص بمرض أو تعطيل حاله.

تنفذ هذه الطقوس غالباً في أماكن نائية، قرب الأنهار أو في المقابر القديمة، أو داخل منازل مغلقة لا يدخلها إلا «الزبون".

وتشمل الطقوس كتابة طلاسم بالحبر الأسود، أو حرق البخور والملح، أو ترديد عبارات غامضة بلغة يُقال إنها سريانية أو عبرية.

بعض السحرة يستعينون بـ»أسماء

> هناك شبكة غير رسمية من السحرة والعرافين تمتد من بغداد إلى أربيل والبصرة، وتتعامل فيما بينها بسرية عالية

الملائكة» أو «الجن المسلم» كما يسمونه، بينما آخرون يعتمدون على رموز رقمية وحروفية مرتبطة بعلم الأوفاق.

السوق السري للسحر

خلال التحقيق، رصدت مؤسسة رؤى أن هناك شبكة غير رسمية من السحرة والعرافين تمتد من بغداد إلى أربيل والبصرة، وتتعامل فيما بينها بسرية عالية.

الزبائن يشملون فئات مختلفة من المجتمع: طلاب جامعات، نساء، تجار، وحتى بعض المسؤولين المحليين.

تتراوح الأسعار بين ٥٠ ألف دينار لعمل بسيط وعدة ملايين لما يسمونه «العمل الكامل»، الذي يفترض أنه يحتاج إلى عدة أيام ومواد خاصة.

إحدى العاملات في مركز تجميل ببغداد قالت إن أكثر زبائن السحرة «نساء يبحثن عن استعادة الأزواج أو الحبيب»، مشيرة إلى أن «الكثير منهن يعتقدن أن السحر آخر الحلول بعد فشل الطب والدعاء."

العلم يتحدث

يقول الدكتور علاء مهدي، لمؤسسة رؤى إن «السحر ظاهرة اجتماعية نفسية قبل أن تكون دينية أو خارقة»، موضحاً:

"العراقيون يعيشون في بيئة مليئة بالضغوط النفسية والاقتصادية، والسحر يقدم لهم تبريراً جاهزاً للفشل أو التعثر. لذلك ينجح المشعوذ لأنه يبيع الوهم بلغة الأمل."

ويضيف أن كثيراً من حالات ما يسمى بـ»الإصابة الروحية» هي في الأصل اضطرابات اكتئابية أو قلق نفسي أو توتر اجتماعي، «لكن الثقافة العامة لا تزال تربطها بالغيب لا بالعلم."

موقف الدولة والقانون

رغم أن قانون العقوبات العراقي لا يتضمن مادة صريحة تجرم السحر بذاته، إلا أن السلطات تستخدم مواد تتعلق بالنصب والاحتيال أو الإضرار بالغير

لملاحقة الممارسين.

مصدر في وزارة الداخلية أكد لمؤسسة رؤى أن الأجهزة الأمنية نفذت خلال العام الماضي أكثر من ٨٠ حملة مداهمة ضد منازل أشخاص يمارسون السحر والشعوذة، بعضها بطلب من ذوي الضحايا.

لكن المشكلة تكمن في غياب تعريف قانوني واضح للسحر، مما يجعل محاسبة المتورطين معقدة، خاصة حين لا يتقدم الضحايا بشكاوى رسمية خوفاً من الفضيحة أو السخرية.

السحر كهوية ثقافية خفية

رغم الرفض الرسمي والديني، يظل السحر جزءاً من الذاكرة الشعبية العراقية. تتداول العائلات قصصاً عن «العمل المدفون» و«الكتاب الأحمر» و«ختم سليمان»، وتروى الحكايات جيلاً بعد جيل كأنها وقائع مؤكدة.

في بعض مناطق الجنوب، ما زال الناس يضعون التمائم في ملابس الأطفال أو يعلقون «الحرز» على الأبواب درءاً للعين والسحر.

> العراقيون يعيشون في بيئة مليئة بالضغوط النفسية والاقتصادية، والسحر يقدم لهم تبريراً جاهزاً للفشل أو التعثر

ويقول الباحث الاجتماعي فاضل الشمري إن «السحر في العراق ليس مجرد ممارسة، بل هو خطاب ثقافي، يعكس علاقة الناس بالخوف والقدر والسلطة. فحين يعجز الإنسان عن تفسير ما يحدث له، يلجأ إلى الغيب."

يبقى السحر في العراق ظاهرة مزدوجة بين الإيمان والتكذيب، بين الغيب والعلم، بين الحاجة والاحتيال.

في مجتمع مثقل بالضغوط والقلق والبحث عن الأمل، يظل الساحر رمزاً غامضاً يجمع بين الكاهن والطبيب والسياسي.

وبينما يراه البعض خرافة، يراه آخرون ملاذاً أخيراً في مواجهة ما لا يمكن تفسيره.

لكن المؤكد أن السحر لم يختفِ، بل غير شكله، وانتقل من الأكواخ والمقابر إلى الفضاء الرقمي، حاملاً معه ذات الوعد القديم: السيطرة على المجهول.

أوروبا تبحث عن استراتيجيـ

أندرياس ريكويتز

أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في جامعة هومبولت في برلين

ـات للبقاء في عالم متقلب

تواجه أوروبا اليوم تحديات غير مسبوقة على مستويات متعددة: اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية. ما كان يُنظر إليه لعقود على أنه مسار طبيعي للتقدم أصبح اليوم محل شك، مع انتشار شعور واسع بالخسارة على صعيد الحياة اليومية، وتراجع تأثير الديمقراطية الليبرالية، وظهور الشعبوية كرد فعل على الانحدار المتصوّر للمجتمعات الغربية.

أمام هذا الواقع، يبرز السؤال الأساسي: كيف يمكن لأوروبا أن تتعامل مع الخسارة المستمرة، وأن تعيد بناء قدرتها على الصمود، في مجتمع يرفض تقليديًا الاعتراف بالمحدودية والفشل؟

بتصرف من صحيفة نيويورك تايمز

منذ عصر التنوير فصاعداً، قام مفهوم التقدم مُقام العقيدة العلمانية للغرب. ولقرون، اتخذت مجتمعاته من الاقتناع ركيزةً بأن المستقبل يجب أن يتفوق على الحاضر، تماماً كما تفوق الحاضر على الماضي. لم يكن هذا الإيمان المتفائل مجرد إيمان ثقافي أو مؤسسي فحسب، وإنما كان شاملاً: كل شيء كان سيتحسن. وحسب طريقة التفكير هذه، لم يكن هناك مجال للخسارة.

اليوم، تتعرض هذه العقيدة الحضارية لتهديد عميق. أصبحت الخسارة حالة سائدة وواسعة الانتشار في الحياة بأوروبا وأميركا. إنها تشكل الأفق الجمعي بشكل أكثر إلحاحاً مما كانت عليه في أي وقت منذ عام ١٩٤٥، وتتسرب إلى صميم الحياة السياسية والفكرية واليومية. لم يعد السؤال يتعلق بما إذا كان يمكن تجنب الخسارة، وإنما بما إذا كانت المجتمعات التي يرتبط خيالها بـ«الأفضل» و«الأكثر» يمكن أن تتعلم كيف تتحمل «الأقل» و«الأسوأ». ومن شأن الإجابة عن هذا السؤال أن تُشكل مسار القرن الحادي والعشرين.

أكثر أشكال الخسارة دراماتيكية هي الخسارة البيئية. فارتفاع درجات الحرارة، والطقس المتطرف، واختفاء الموائل، ودمار مناطق بأكملها، يؤدي إلى تآكل شروط الحياة لكل من البشر والكائنات غير البشرية على حد سواء. علاوة على ذلك، فإن استراتيجيات التخفيف نفسها تُنذر بخسائر: ابتعاد عن نمط الحياة الموجه نحو الاستهلاك في القرن العشرين، الذي كان يُحتفى به ذات يوم علامةً مميزةً للتقدم الحديث.

لقد ثبت أن التفاؤل الذي ساد في منتصف القرن العشرين، عندما كان الحراك الصاعد يبدو وكأنه المسار الطبيعي للأشياء،

كان استثناءً وليس قاعدةً. اتضح أنه كان مجرد فترة تاريخية عابرة. لقد أسفر تدهور التصنيع والمنافسة العالمية إلى تفتيت المجتمعات إلى فائزين وخاسرين، مع تعرض قطاعات كبيرة من الطبقة المتوسطة لتآكل أمنها الاقتصادي.

في الأثناء ذاتها، تحوّلت أوروبا إلى قارة آخذة في الشيخوخة. أدت التطورات الديموغرافية إلى دخول حصة متزايدة باستمرار من السكان لسن التقاعد، بينما تواصل نسبة الفئات العمرية الأصغر سناً في الانكماش. وقد أصبحت بعض المناطق الريفية، التي تعاني من انخفاض حاد في عدد السكان، معاقل للمسنين.

في جميع أنحاء أوروبا وأميركا، ضَعُفَت البنى التحتية العامة. فقد تعرضت أنظمة التعليم في أميركا، والخدمة الصحية في بريطانيا، وشبكات النقل في ألمانيا جميعها لضغوط، مما يغذي الشكوك حول قدرة الديمقراطية الليبرالية على الاستمرار. كما أن نقص المساكن وديناميكيات الأسعار الهائلة، تسبب انعداماً حاداً في الأمان.

ثم هناك الانتكاسات في الجغرافيا السياسية. لقد انهار التوقع الذي ساد بعد الحرب الباردة بأن الديمقراطية الليبرالية والعولمة ستتقدمان دون تحدٍ. وتشير حرب روسيا في أوكرانيا، وتراجع المؤسسات متعددة الأطراف، كلها إلى تآكل نظام ليبرالي كان يُعتقد ذات يوم أنه لا رجعة فيه. يلوح في الأفق شعورٌ بـ«الانعكاس التاريخي»: فبدلاً من استمرار الديمقراطية، هناك عودة للتنافس والعنف.

بالطبع، الخسارة ليست جديدةً على العصر الحديث. ومع ذلك، فهي تتعارض مع الروحانية الحديثة التي تفترض الديناميكية والتحسن. يميل الدين العلماني الحديث المتمثل في التقدم إلى نبذ مشاعر الخسارة. وتفترض العلوم والتكنولوجيا والرأسمالية جميعها الابتكار والنمو المستمرين؛ وتَعِدُ السياسة الليبرالية برفاهية أكبر على الدوام، وتُبنى حياة الطبقة المتوسطة على توقعات ارتفاع مستويات المعيشة وتوسيع نطاق تحقيق الذات. إن المثل الأعلى للمجتمع الحديث هو التحرر من الخسارة. هذا الإنكار هو الكذبة

> اليوم، تتعرض هذه العقيدة الحضارية لتهديد عميق. أصبحت الخسارة حالة سائدة وواسعة الانتشار في الحياة بأوروبا وأميركا. إنها تشكل الأفق الجمعي بشكل أكثر إلحاحاً مما كانت عليه في أي وقت منذ عام 1945، وتتسرب إلى صميم الحياة السياسية والفكرية واليومية.

الأساسية للحداثة الغربية.

على هذه الخلفية، يصبح صعود الشعبوية اليمينية منطقياً. تروق السياسات الشعبوية، سواءً في أوروبا أو أميركا، لمخاوف التدهور وتَعِدُ بالاستعادة: «استرداد السيطرة» أو «جعل أميركا عظيمة مجدداً». توجه الشعبوية الغضب تجاه ما اختفى، لكنها لا تقدم سوى أوهام التعافي. يصبح السؤال الحاسم إذن: كيف نتعامل مع الخسارة؟ وهل هناك بديل لكل من السياسات الشعبوية والإيمان الواهم بالتقدم؟

إحدى الإجابات هو سياسة المرونة. تنطلق هذه الاستراتيجية من الافتراض أنه بينما لا يمكن تجنب الأحداث السلبية، فإن الحماية النسبية ممكنة. الهدف هو تقوية المجتمعات حتى تصبح أقل عرضةً للخطر؛ لتعزيز النظم الصحية، وضمان الأمن العالمي. وهناك استراتيجية ثانية تتمثل في إعادة تقييم الخسارة «مكسباً محتملاً».

الاستراتيجية الثالثة تتعلق بالعلاقة بين الفائزين والخاسرين في المجتمعات الغربية. إذا تراكمت الخسائر الاقتصادية والبيئية بصفة أساسية بين شرائح معينة - الفقراء، والأقل تعليماً، والفئات المهمشة - بينما ظل الآخرون بمنأى عن ذلك، تظهر مشكلات عميقة.

ومع ذلك، فإن المرونة، وإعادة التعريف، وإعادة التوزيع لا يمكنها أن تلغي الخسارة تماماً. لقد ولى عصر الحداثة الصناعية ومجتمع الطبقة الوسطى المتجانس في الخمسينات والستينات إلى الأبد.

لذا، يجب أن تكون هناك استراتيجية أخيرة: الاعتراف والاندماج. استناداً إلى العلاج النفسي، يصر هذا النهج على أنه لا ينبغي إنكار الخسارة ولا جعلها مطلقة.

كيف تغرس ألعـ
العدوان في أطـ

ـاب العنف بذور ـفال العـراق؟

في الأزقة الضيقة لمدن العراق، لا يُسمع صوت اللعب بريئًا كما كان يومًا.

أطفال يحملون أسلحة بلاستيكية تُصدر أصوات رصاص، وأيديهم الصغيرة تتقن حركة التصويب أكثر مما تعرف كيفية رسم فراشة أو كتابة حرف جديد.

إنها حروب صغيرة في ساحات الحيّ، لكنها تكشف عن مأساة كبيرة تتغلغل في ثقافة الجيل الجديد: تحوّل اللعب إلى تدريبٍ مبكر على العنف.

وبينما تتنامى الظاهرة في بغداد والبصرة وكربلاء والموصل، تبدو الإجراءات الحكومية مترددة وضعيفة أمام أرباح السوق ومغريات التجارة.

إنها ليست مجرد ألعاب إنها صناعة تقتل البراءة وتغذّي الخوف، في بلدٍ أنهكته الحروب لكنه لم يتعلم بعد كيف يزرع السلام في ذاكرته الطفولية.

نص التحقيق (النسخة الاستقصائية الموسعة):

الأسواق تفيض بـ أسلحة الأطفال

في جولةٍ سريعة داخل أسواق بغداد الشعبية، يمكن لأي زائر أن يجد رفوفًا مكتظة بالأسلحة البلاستيكية: رشاشات، مسدسات، بنادق تشبه الحقيقية تمامًا، تطلق كرات معدنية أو بلاستيكية مؤذية.

بائع في أحد الأسواق قال لرؤى المستقبل:

"هذه الألعاب هي الأكثر مبيعًا، خصوصًا في الأعياد. الأهالي أنفسهم يشترونها، رغم معرفتهم بخطورتها. الأطفال لا يريدون سيارات ولا دمى بعد الآن، يريدون سلاحًا يشبه ما يرونه في الشاشات."

رغم تحذيرات وزارة الداخلية وقرارات المنع التي تتكرر كل عام، فإن الأسواق تغرق بالبضائع المستوردة، وغالبًا ما تمر عبر المنافذ الحدودية بمسوّغات "ألعاب أطفال آمنة".

ثقافة العنف" تتشكل من الطفولة

يقول الخبير التربوي ميثم البياتي في حديثه للمجلة:

"المشكلة ليست فقط في الألعاب، بل في الثقافة التي ترافقها. في الوعي الجمعي العراقي، القوة مرتبطة بالرجولة، والسيطرة رمزٌ للبطولة. حين يحمل الطفل سلاحًا، يشعر بأنه قوي ومقبول اجتماعيًا، وهذه فكرة خطيرة تزرع بذور العنف مبكرًا." ويضيف أن مشاهد القتل والانفجار التي يتعرض لها الأطفال يوميًا عبر الإعلام والألعاب الإلكترونية تجعل العنف جزءًا من خيالهم الجمعي، ما يؤدي إلى تطبيع السلوك العدواني داخل المجتمع على المدى البعيد.

قصص من الواقع

في أحد مستشفيات البصرة، وثّقت دائرة الصحة عشرات الحالات لطفلٍ أُصيب بعينه بسبب كرة معدنية من لعبة رشاش.

تقول والدته وهي تمسح دموعها:

"ظننتها لعبة عادية. لم أكن أعلم أن ابني سيفقد عينه بسبب سلاح بلاستيكي!"

هذه القصص تتكرر في محافظات عدة، وغالبًا ما تُسجّل ضمن حوادث عرضية، لكنها في حقيقتها انعكاس لثقافة متجذّرة بدأت تتسلل إلى سلوك الأطفال من خلال اللعب.

حكومة بلا أدوات ردع

اللواء منصور علي سلطان، مساعد وكيل

وزارة الداخلية لشؤون الشرطة، يؤكد أن الوزارة تنسق مع هيئة الإعلام والاتصالات والجهات القضائية لملاحقة الشركات التي تفعّل تطبيقات أو تروّج لألعاب العنف

عبر الإنترنت.

ويقول في تصريح خاص للمجلة:

"ننفذ حملات شهرية لمتابعة المحالّ والأسواق، لكننا نواجه فجوة تشريعية، فالكثير من المواد تُدخل البلاد بوصفها أدوات زينة أو ألعابًا تعليمية، وهذا يقيّد قدرة الأجهزة الأمنية على مصادرتها بشكل قانوني."

إلا أن الإجراءات، بحسب مراقبين، تبقى موسمية وضعيفة التأثير، ما يجعل السوق تستعيد نشاطها بعد كل حملة مصادرة مؤقتة.

الاقتصاد أقوى من الوعي

تجارة الألعاب النارية والمسلّحة تدر أرباحًا ضخمة تقدر بملايين الدولارات سنويًا، بحسب تقارير اقتصادية محلية.

الأرباح جعلت كثيرًا من التجار يغضّون الطرف عن مخاطرها، فيما تتقاعس بعض الجهات الرقابية عن اتخاذ مواقف حاسمة خوفًا من الاصطدام بمصالح سياسية واقتصادية.

يقول الأكاديمي وعد السامرائي:

"الحكومة تتعامل مع الظاهرة كقضية أمنية موسمية، لكنها في جوهرها أزمة ثقافية واقتصادية مركبة.

المنع وحده لا يكفي، لأن السوق تخلق دائمًا طرقًا جديدة للربح. ما نحتاجه هو تغيير المفاهيم من خلال التعليم والإعلام، لا فقط عبر المداهمات الأمنية."

بين القانون والتربية... الحل المفقود

تظهر الحاجة اليوم إلى رؤية شاملة تتجاوز الحملات الآنية إلى مشروع وطني للتربية على السلام، يبدأ من المدارس، مرورًا بالإعلام، وانتهاءً بوعي الأسرة.

فالعنف الذي يُغرس في خيال الطفل اليوم، قد يُترجم سلوكًا في الشارع غدًا.

إنها مسؤولية مشتركة – بين الحكومة والمجتمع – لحماية ما تبقى من براءة الطفولة العراقية في زمنٍ لم يعد يفرّق بين اللعب والحرب.

العراق، الذي عرف رائحة البارود طيلة عقود، لا يحتاج إلى ألعاب تشبه الحرب، بل إلى ألعاب تُعيد إليه السلام.

حين يتعلم الطفل أن الفرح لا يحتاج إلى رصاصة، يبدأ الوطن أخيرًا في التعافي من ذاكرته الدامية.

مهرجان الرمان في حلبجة

من فعالية محلية إلى علامة سياحية كوردستانية بارزة

اختتمت مدينة حلبجة فعاليات مهرجان الرمان السنوي في نسخته الحادية عشرة، بعد ثلاثة أيام من الأجواء الاحتفالية التي جمعت بين الزراعة والسياحة والثقافة، وسط حضور جماهيري تجاوز 300 ألف زائر ومبيعات بلغت أكثر من مليار و400 مليون دينار عراقي، لتؤكد المدينة مجددا مكانتها كـ «عاصمة الرمان في كوردستان».

تحقيق فريق تحرير مؤسسة رؤى

الاسم مهرجان الرمان، لكننا نعرض كل ما تنتجه الأرض الأهلية في حلبجة من عسل وألبان وأطعمة مجففة ومنتجات خريفية

نجاح تنظيمي وجماهيري لافت

أقيم المهرجان في منتزه ومدينة ألعاب حلبجة، بمشاركة مئات المزارعين والبستانيين والحرفيين.

وأكد هورامان جلال، مدير الإعلام والعلاقات السياحية في المحافظة، في حديثه لمؤسسة رؤى، أن النسخة الحالية تميزت بتنظيم أفضل وإقبال غير مسبوق، قائلاً:

«استطعنا هذا العام أن نحقق توازناً بين الجانب السياحي والاقتصادي، فقد تجاوز عدد الزوار 300 ألف شخص، واستفاد مئات المنتجين المحليين من فرص البيع والتعريف بمنتجاتهم».

وأضاف أن اللجنة المنظمة خصصت أماكن البيع للمشاركين عبر القرعة لضمان العدالة وتكافؤ الفرص، مشيداً بجهود اللجان الفرعية التي عملت على مدار أسابيع لإنجاح الفعالية.

الرمان نجم المهرجان... والمنتجات المحلية تزاحمه حضوراً

ورغم أن الرمان كان العنوان الأبرز، إلا أن المهرجان تحول إلى سوق شعبي متكامل عرضت فيه منتجات زراعية وصناعات يدوية وأطعمة تقليدية من مختلف مناطق حلبجة.

يقول أرسلان عابد، عضو اللجنة العليا للمهرجان، إن أكثر من 550 محلاً شاركت هذا العام، موضحاً:

«الاسم مهرجان الرمان، لكننا نعرض كل ما تنتجه الأرض الأهلية في حلبجة من عسل وألبان وأطعمة مجففة ومنتجات خريفية. أردنا أن نقدم صورة شاملة للهوية الزراعية للمنطقة».

وأشار إلى أن نحو 250 محلاً خُصصت لبيع الرمان ومنتجات المزارعين، بينما خصص 200 محل آخر للمطاعم والأطعمة الكوردية التقليدية التي لاقت إقبالاً كبيراً من الزوار.

تحديات تنظيمية تم تجاوزها بنجاح

بعد ملاحظات الأعوام السابقة بشأن الازدحام المروري ومشكلات مواقف السيارات، عملت الجهات المحلية هذا العام على وضع خطط دقيقة لتنظيم حركة الزوار وتوفير أماكن وقوف إضافية.

وأكد أرسلان عابد أن هذه الجهود أسهمت في تحسين تجربة الزائرين بشكل واضح،

على مدى أيام المهرجان، امتلأت أرجاء حلبجة بالحياة؛ ألوان الرمان تزين الأكشاك، وروائح الأطعمة الكوردية تعبق في الأجواء

مشيراً إلى أن السلطات تفكر حالياً في افتتاح سوق أسبوعي دائم للرمان والمنتجات المحلية نتيجة الإقبال الكبير، لكنه قال إن القرار النهائي لم يتخذ بعد.

ارتفاع المبيعات وترسيخ المكانة الزراعية لحلبجة

وفق بيانات اللجنة المنظمة، بلغت مبيعات المهرجان هذا العام ملياراً و435 مليون دينار عراقي، وهو رقم يعكس النمو الاقتصادي الذي يرافق الفعالية عاماً بعد عام.

ففي نسخة العام الماضي، بلغت المبيعات المبلغ ذاته تقريباً مع حضور 285 ألف زائر، بينما ارتفع عدد الزوار هذا العام إلى أكثر من 300 ألف، ما يعكس اتساع نطاق المهرجان وتزايد الاهتمام به على مستوى الإقليم وخارجه.

80 ألف طن من الرمان... وثلثها من حلبجة وحدها

بحسب إحصاءات وزارة الزراعة في إقليم كوردستان، يبلغ إنتاج الرمان في الإقليم نحو 80 ألف طن سنوياً، منها 30 ألف طن تنتجها حقول حلبجة وحدها، ما جعل المدينة تُعرف بـ "عاصمة الرمان" في الإقليم.

ويؤكد أرسلان عابد أن الهدف الأساس من المهرجان هو تعزيز تسويق المنتجات المحلية ودعم المزارعين وأصحاب البساتين، مضيفاً: "مهرجان الرمان ليس مجرد تظاهرة موسمية، بل مشروع تنموي وسياحي يعزز مكانة المنتج المحلي ويشجع على الزراعة المستدامة".

كرنفال يحتفي بالأرض والإنسان

على مدى أيام المهرجان، امتلأت أرجاء حلبجة بالحياة؛ ألوان الرمان تزين الأكشاك، وروائح الأطعمة الكوردية تعبق في الأجواء، فيما توزعت العروض الفنية والموسيقية بين ساحات المدينة وطرقاتها. وهكذا، اختتمت النسخة الحادية عشرة من مهرجان الرمان في حلبجة وهي تحمل رسالة مزدوجة: أن الزراعة يمكن أن تكون فناً واقتصاداً في آن واحد، وأن حلبجة لا تزال مدينةً قادرةً على أن تحول رموزها الطبيعية إلى قصة نجاح جماعية تجمع بين الفخر والإنجاز.

الأزمة الأميركية –

امتناع بكين عن التواصل العسكري مع واشـ

كورت كامبل

نائب وزير الخارجية الأميركي سابقاً

في أكتوبر (تشرين الأول) 2023، حلّقت قاذفة أميركية من طراز B-52 في مهمة روتينية فوق بحر الصين الجنوبي، قبل أن تعترضها مقاتلة صينية اقتربت منها إلى مسافة أربعة أمتار فقط – خطوة خطيرة كادت أن تشعل حادثاً كارثياً بين أكبر قوتين في العالم.

الصينية المرتقبة

ـنطن يهدد بتفجير مـــواجهة غير محسوبة

تعتمد الصين اليوم سياسة الغموض العسكري المتعمّد: لا توضح عقيدتها، ولا تسمح باتصالات ميدانية مباشرة، ولا تشارك في برامج بناء الثقة

تمت ترجمة المقال بتصرف خاص من «فورين أفيرز» لصالح مؤسسة رؤى

لم تكن تلك الحادثة معزولة. قبلها بأشهر، كادت مدمرة أميركية أن تصطدم بسفينة صينية في مضيق تايوان. سلسلة الحوادث هذه تعكس واقعاً مقلقاً: انعدام قنوات التواصل العسكري الفعالة بين واشنطن وبكين، في وقت تتقارب فيه قدراتهما العسكرية بشكل غير مسبوق.

خطر الصمت في زمن التوتر

تحذر أوساط الأمن القومي في واشنطن من أن أي سوء تقدير أو تصرف ميداني غير محسوب قد يقود إلى صدام مباشر. فبينما يركز المخططون الأميركيون على احتمال تحرك صيني ضد تايوان، فإن الخطر الأكبر يكمن في الحوادث غير المقصودة، الناتجة عن غياب الاتصال العسكري المنظم.

لقد حاولت الولايات المتحدة مراراً خلال العقود الماضية إنشاء خطوط تواصل دائمة مع الصين، مستلهمة تجاربها السابقة مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. إلا أن هذه المحاولات فشلت مراراً أمام توجس بكين العميق من النوايا الأميركية، واعتقادها أن مثل هذه الآليات ليست لبناء الثقة، بل لمراقبة الجيش الصيني وتقييد توسعه.

من "الكتاب السوفياتي" إلى "الجمود الصيني"

تجربة الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو كانت مليئة بآليات الحماية:

> لقد حاولت الولايات المتحدة مراراً خلال العقود الماضية إنشاء خطوط تواصل دائمة مع الصين

اتفاق منع الحوادث في البحار (١٩٧٢)، وآليات الاتصال المباشر، وحتى قيود استخدام أسلحة معينة. تلك الأدوات ساعدت على تجنّب التصعيد العرضي رغم الخصومة النووية.

عندما بدأت العلاقات الأميركية - الصينية في الثمانينيات، حاولت واشنطن نقل هذه التجربة إلى آسيا.

لكن بعد قمع احتجاجات تيانانمن عام ١٩٨٩، انهارت الجهود، ولم تستأنف إلا في التسعينيات مع اتفاق «الأنشطة البحرية العسكرية" (MMCA) عام ١٩٩٨، وإنشاء الخط الساخن بين العاصمتين. ومع ذلك، بقيت الاتصالات شكلية وغامضة، إذ رفضت الصين الإفصاح عن تفاصيل جيشها أو عقيدتها القتالية، معتبرة الشفافية نقطة ضعف في وجه التفوق الأميركي آنذاك.

حوادث متكررة... وثقة غائبة

انعدام الثقة هذا أدى إلى كوارث محتملة. عام ٢٠٠١، اصطدمت مقاتلة صينية بطائرة استطلاع أميركية فوق بحر الصين الجنوبي، ما أجبر الأخيرة على الهبوط في جزيرة هاينان، واحتجز طاقمها لأيام.

أثبتت تلك الحادثة أن بكين لا تتعامل مع أزمات كهذه وفق آليات مهنية أو شفافة، بل تراها فرصة لإظهار سيادتها وإعادة فرض قواعدها الخاصة.

وفي العقود التالية، ومع تسارع

تحديث جيش التحرير الشعبي الصيني، ازدادت عزلة المؤسسة العسكرية الصينية عن الحوار الخارجي. فشلت واشنطن في إنشاء آليات فعالة لتفادي الحوادث، سواء في الفضاء السيبراني أو الفضاء الخارجي، بينما ظلت بكين متمسكة بالغموض، ترى فيه أداة ردع أقوى من المصارحة.

غموض متعمّد... وردع صامت

تعتمد الصين اليوم سياسة الغموض العسكري المتعمّد: لا توضح عقيدتها، ولا تسمح باتصالات ميدانية مباشرة، ولا تشارك في برامج بناء الثقة.

هذا الغموض، في نظر الحزب الشيوعي الصيني، يعزز الردع ويمنح مرونة في الأزمات. فجيش التحرير الشعبي ليس جيش دولة فقط، بل هو أداة للحزب الحاكم، يخضع مباشرة لسلطته، وينظر إلى أي شفافية على أنها تهديد محتمل لسيطرة الحزب.

وبينما تراهن واشنطن على أن التواصل يمنع الصراع، يبدو أن بكين ترى في غياب التواصل سلاحاً بحد ذاته، يربك خصومها ويزيد من مساحة المناورة السياسية والعسكرية.الدروس الأميركية... والخطر المقبل يشير التاريخ إلى أن الأزمات الكبرى هي التي دفعت الخصوم إلى الحوار. أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، مثلاً، كانت الشرارة التي أسست «الخط الساخن» بين موسكو وواشنطن. لكن هل تنتظر الصين والولايات المتحدة أزمة مماثلة في المحيط الهادئ لبدء التواصل الحقيقي؟

> في عالم تزداد فيه احتمالات الاحتكاك بين الجيوش، فإن غياب الاتصال قد لا يؤدي فقط إلى سوء فهم، بل إلى حرب غير مقصودة

على واشنطن أن تضغط لإحياء الدبلوماسية العسكرية قبل وقوع الكارثة. فالقوتان تمتلكان ترسانتين هائلتين، وحضورهما العسكري المتزايد في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان يجعل أي حادث بسيط قابلاً للتحول إلى مواجهة واسعة النطاق.إن امتناع بكين عن التعاون العسكري المنظم مع واشنطن لم يعد مجرد مشكلة دبلوماسية، بل خطر عالمي حقيقي.

في عالم تزداد فيه احتمالات الاحتكاك بين الجيوش، فإن غياب الاتصال قد لا يؤدي فقط إلى سوء فهم، بل إلى حرب غير مقصودة بين قوتين نوويتين.ولأن الصمت في العلاقات الدولية أخطر من الكلام، فإن ثمن الغموض الصيني قد يكون صراعاً لا أحد يريد أن يراه، لكنه يقترب أكثر مما يتخيل العالم.

حوار نحو إنسـ

د. ناصيف حتي

المتحدث الرسمي باسم
جامعة الدول العربية
في فرنسا سابقاً ورئيس
بعثة جامعة الدول العربية

في زمنٍ صار فيه العالم قريةً كونية، لم تعد المسافات تفصل بين البشر، بل صارت الأفكار والمخاوف والهويات هي التي تبني الجدران.

لقد أسقطت العولمة الحدود الجغرافية، لكنها لم تُسقط الحواجز النفسية والثقافية.

تحت وهج الاتصال والتقنية، يتوارى الإنسان المتفهم خلف ضجيج الخلاف، وتغيب لغة الحوار لتحل محلها لغة الاتهام والخوف من الآخر.

منذ أن تحدّث صامويل هنتنغتون عن "صدام الحضارات"، والعالم يحاول نفي هذه النبوءة عبر دعواتٍ متكررة إلى "حوار الثقافات".

ـــانية مشتركة

لكن هذا الحوار، كما يذكّرنا المفكرون، لا يمكن أن ينجح ما لم تُبْنَ أولاً ثقافة تؤمن بالحوار ذاته – ثقافة تعترف بالاختلاف كقيمة، لا كتهديد، وترى في التنوع مصدر قوة، لا سببًا للانقسام. إن التحدي اليوم لا يكمن في إيجاد منابر للحوار بين الأمم فحسب، بل في إحياء فنّ الإصغاء داخل المجتمعات نفسها.

فما لم يتحول الحوار إلى ممارسة ثقافية يومية – في البيت، في المدرسة، في الإعلام، وفي السياسة – سيظل العالم يدور في حلقة الخوف ذاتها، متحدثًا بلغاتٍ مختلفة، لكنه صامتٌ عن الفهم الحقيقي للآخر.

نعيش اليوم في ما يشبه «القرية الكونية»، كما يصف الكثيرون عالم اليوم رغم أن البعض يفضل وصف هذا العالم بالمدينة الكونية. «فسقوط» حاجز المسافات بسبب ثورة الاتصالات والمواصلات وازدياد حجم التفاعل والاندماج بأشكال وصيغ مختلفة صار واقعاً، لكن ما زال «ضجيج المدينة» على حساب «هدوء القرية» هو السمة الأساسية لهذا العالم، في ظل غياب المشترك المجتمعي، بقيمه وسلوكياته، الذي يميز القرية عن المدينة.

وللتذكير أيضاً، وفي وصف عالم «ما بعد بعد الحرب الباردة» كتب فرنسيس فوكوياما عن «نهاية التاريخ والرجل الآخر» ليتحدث عن انتصار الغرب، في حين كتب صامويل هانتغتون عن «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي» كأمر حتمي. رأيان يحملان رؤيتين مختلفتين لا بل متناقضتين، منذ عقود ثلاثة ونيف من الزمن حول مستقبل النظام العالمي. سقطت ثنائية الشرق والغرب لتحل مكانها ثنائية الشمال والجنوب، فتغيرت أسس وعناوين ومضامين الصراعات.

> صدام الحضارات أو الثقافات كأمر حتمي، حسب ما أشرنا إليه، لا يمكن مواجهته فقط بالدعوة إلى حوار الثقافات

كما أن الصدام بين الحضارات، ولنقل بين الثقافات، لم يكن حتمياً بالشكل الذي قُدم فيه. مسار القضايا والأولويات المصلحية التي تطبع العلاقات بين الدول والمجتمعات لا يندرج بتاتاً في تلك الحتمية الحاملة لصورة كلية، ولتفسير أحادي تبسيطي واختزالي لعملية تطور نظام عالمي لم تتحدد ولم تستقر بعدُ قواعده، وبالتالي سماته الناظمة للعلاقات بين الدول والمجتمعات. نجد الصراعات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية ضمن الجغرافيا الحضارية أو الثقافية ذاتها رغم المشترك المشار إليه في تلك النظرية، والذي هو دون شك أحد العوامل المؤثرة بدرجات مختلفة حسب كل قضية أو مسألة، ولكن ليس المحدد شبه الكلي لذلك الصراع أو الصدام.

يعود الموضوع بقوة في هذا الزمن بسبب عودة الهويات الأصلية ما دون الوطنية في حالات معينة، والعابرة للوطنية في حالات أخرى حسب تاريخ «الدولة الوطنية» التي نتحدث عنها في حالة معينة. من أهم عناصر إحياء الهويات الأصلية حتى في الدول التي نجحت في بناء الدولة الوطنية منذ تاريخ ليس بالقصير، التحديات التي تواجهها مجتمعات هذه الدول لأسباب مختلفة في مسار تطور هذه المجتمعات، وحدوث أزمات قد تكون مسبباتها اقتصادية أو سياسية تؤدي إلى ردود فعل هوياتية. من المسببات السائدة في مجتمعات متعددة لعودة إحياء

مخاوف الهويات دون الوطنية أو الوطنية، ولكن بشكل حاد ومتطرف، التداعيات السلبية العديدة لعولمة متسارعة أحدثت مكاسب ونجاحات للبعض، وهمّشت أو أسقطت اقتصادياً واجتماعياً البعض الآخر. من مظاهر ردود الفعل هذه أحياناً التعلق بتفسيرات تقوم على التبسيط والاختزال والتعميم في بلورة الرد، وبالتالي ما يجب عمله. خطاب شعبوي تبسيطي واختزالي يلامس أحياناً نظرية المؤامرة في قراءة وضع معين وفي بلورة «الوصفة المطلوبة» للإنقاذ: إنه «الآخر» المختلف في اللون أو الدين أو الهوية الأصلية «المسؤول عما آلت إليه الأوضاع».

ثلاثية التعميم والاختزال والنظرية التآمرية هي التي تبلور وتحكم الرؤية والسلوكية في هذا المجال.

صدام الحضارات أو الثقافات كأمر حتمي، حسب ما أشرنا إليه، لا يمكن مواجهته فقط بالدعوة إلى حوار الثقافات. هذا بالطبع أمر أكثر من ضروري لمعالجة الكثير من التوترات بين الدول، وحتى في الدول ذاتها ضمن مجتمعاتها المتنوعة في هوياتها الأصلية، أو ما دون الهوية الوطنية المشتركة والجامعة.

> **شرط النجاح في حوار الثقافات الأكثر من ضروري كما نرى في العلاقات الدولية، وحتى أحياناً ضمن الدولة متعددة الهويات**

ما هو المطلوب في ظل ازدياد عملية إحياء الهويات الأولية بشكلٍ خاص التي تتغذى على أساس التفسير التبسيطي لكثير من الأزمات، والتي تؤدي ليس إلى صدام الحضارات والثقافات والهويات الأصلية، بل في حقيقة الأمر إلى صدام «الفوبيات» والمخاوف بين هذه الأطراف المشار إليها؟ هذا الصدام وتلك المخاوف لن يقدما الحلول المطلوبة للتحديات المتعددة والمختلفة بتداعياتها على المجتمع المعني.

إن شرط النجاح في حوار الثقافات الأكثر من ضروري كما نرى في العلاقات الدولية، وحتى أحياناً ضمن الدولة المتعددة الهويات الأصلية ذاتها، هو بلورة وتعزيز ودعم ثقافة الحوار. الثقافة التي تقوم على البحث عن المشترك الإنساني والقيمي والبناء عليه، والتي تقوم على احترام التنوع كمصدر غنى للمشترك. إن ما يُعرف بصراع الحضارات أو الثقافات هو ليس بينها، بل بين من يصادر بمفاهيمه ورؤيته الحق المطلق بالتحدث باسمها: إنه صراع ضمن الحضارات والثقافات بين من يؤمن بالتعددية القائمة على احترام الآخر، وعلى أن الاختلاف هو مصدر تنوع وغنى إذا ما أُحسنت إدارته، وبين أصحاب المدرسة الإلغائية. خلاصة الأمر أن الشرط الأكثر من ضروري للنجاح في مسار حوار الثقافات يمر عبر تعزيز ثقافة الحوار، ولا سبيل أخرى غير ذلك.

كـــــردستـــ

عقد من الإنجازات الاستثنائية وبصيص أمل لنـــــ

هريم هيوا احمد

كاتب ومحامي

شهدت الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ حتى يوليو ٢٠٢٥ انطلاقة هائلة في جهود حكومة إقليم كردستان (KRG) الرامية إلى تعزيز البنى التحتية الحيوية، الارتقاء غير المسبوق بالخدمات الجوهرية، ترسيخ دعائم الحوكمة الرشيدة، وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية المستدامة. على الرغم من العواصف الإقليمية والتحديات العالمية العاتية - كالأزمات الاقتصادية الخانقة وتداعيات جائحة كوفيد-١٩ - والمعوقات الجسيمة التي فرضتها

ـــان تتألق

ـــهضة شاملة بقيادة مسرور بارزاني (٢٠١٩-٢٠٢٥)

الحكومة المركزية في بغداد، ثابرت الحكومة بعزم لا يلين في مسارها الإصلاحي الطموح. لذلك نهدف إلى إلقاء الضوء الكاشف على المنجزات الجوهرية التي حققها الإقليم عبر قطاعات الكهرباء، المياه، الحكومة الإلكترونية، القضاء، النزاهة، الاستثمار، والزراعة، مدعومًا ببيانات دامغة ومؤشرات رقمية راسخة تؤكد على الإرادة الصلبة لتحقيق التقدم، رغم المحاولات المتكررة لعرقلة هذا التطور وحجب الحقوق والمستحقات المالية.

تحديات وعقبات من الحكومة المركزية: صمود رغم الحصار المالي

على الرغم من التقدم المحرز، واجهت حكومة إقليم كردستان تحديات داخلية وخارجية جسيمة، أبرزها التعنت المستمر من الحكومة المركزية في بغداد. فلطالما شهدت الفترة تأخيرًا متكررًا في صرف رواتب موظفي الإقليم، مما أثر بشكل مباشر على حياة المواطنين واستقرارهم المالي. هذه السياسات، التي غالبًا ما تُفسر على أنها محاولات لمحاربة التطور الحاصل في الإقليم، شملت أيضًا عدم إعطاء الحقوق والمستحقات المالية المستحقة لكردستان بموجب الدستور والاتفاقيات، مما وضع ضغوطًا هائلة على ميزانية الإقليم وقدرته على تمويل المشاريع الحيوية.

لقد اضطرت حكومة الإقليم إلى إدارة أزمات مالية متتالية ناتجة عن هذه القيود، والبحث عن حلول بديلة ومبتكرة للحفاظ على عجلة التنمية والخدمات. هذا الواقع لم يثن عزيمة الإدارة في أربيل، بل دفعها إلى تعزيز الاعتماد على الذات وتنويع مصادر الدخل، وتطبيق إصلاحات مالية هيكلية لتقليل الاعتماد على المركز. الإنجازات التي سيتم استعراضها أدناه جاءت في ظل هذه الظروف الصعبة، مما يضفي عليها قيمة إضافية ويبرز مرونة وصمود الإقليم في وجه التحديات.

تحولات جوهرية في قطاع الطاقة والمياه وتحديث شبكة الطرق

في قطاع الكهرباء، احتلت مهمة تأمين الطاقة بامتياز وتحسين جودة ومدة التجهيز صدارة الأولويات الاستراتيجية. بحلول عام ٢٠٢٤، توطدت قدرة الإقليم على إنتاج الكهرباء عند مستويات غير مسبوقة، متجاوزة في أحيان كثيرة ٤،٠٠٠ ميغاواط، مسجلة بذلك نموًا صاروخيًا مقارنة بالسنوات السابقة. هذه الفترة شهدت مشاريع صيانة وتطوير شاملة ومكثفة للمحطات التوليدية الرئيسية، مما وطّد استقرار الشبكة بشكل فائق. كما شهدت ساعات تجهيز الكهرباء تحسنًا مذهلاً وثابتًا، لامست في المدن الرئيسية عتبة أكثر من ٢٠ ساعة يوميًا، وهو تقدم هائل يهدف إلى بلوغ ٢٤ ساعة تجهيز في غالبية المناطق الحضرية بحلول نهاية ٢٠٢٥. وقد تجلى العزم الحكومي في خفض الهدر والربط غير القانوني بشكل جذري، مستهدفًا تقليص نسب الفاقد من تجاوز ٤٠% إلى ما يقارب ٢٥-٣٠% بنهاية ٢٠٢٤ عبر حملات حازمة وتركيب مئات الآلاف من العدادات الذكية، مما عزز الشفافية المطلقة وكفاءة التحصيل.

وفي قطاع المياه، ركزت الحكومة بثقلها الكامل على توفير مياه الشرب النقية ومعالجة مياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى إدارة الموارد المائية بفعالية قصوى. تم إنجاز أو استكمال مشاريع مياه ضخمة وجبارة، موسعة نطاق تغطية وصول مياه الشرب إلى أكثر من ٩٠% من سكان المدن الرئيسية، ورافعة النسبة بشكل جوهري في المناطق الريفية. توسعت شبكات المياه بأكثر من ٥٠٠ كيلومتر، وشهدت جودة المياه تحسينًا نوعيًا مع التزام يتجاوز ٩٥% بالمعايير الصحية. مشاريع الصرف الصحي النوعية والمتقدمة رفعت نسبة المنازل المتصلة بشبكات المعالجة إلى ما يقارب ٦٠% في المدن الكبرى بحلول ٢٠٢٤، وتضمنت إنشاء أو تحديث ما لا يقل عن ثلاث محطات رئيسية. كما تواصلت الجهود في إدارة الموارد المائية عبر حفر أكثر من ١٠٠ بئر وسد صغير لتأمين

المياه في المناطق المعرضة للجفاف.

ولم يقتصر التطور على الطاقة والمياه، بل امتد ليشمل البنية التحتية للطرق التي شهدت نهضة لافتة في عهد الحكومة الحالية. ففي أربيل، أُعطيت الأولوية لمشاريع الطرق الاستراتيجية، وفي مقدمتها شارع ١٥٠ متراً الدائري، الذي يعد من أبرز المشاريع الحكومية الرائدة. هذا الطريق الحيوي، الذي يمتد لمسافة إجمالية تبلغ نحو ٧٠ كيلومتراً ليحيط بمدينة أربيل، يمثل شرايين جديدة للتواصل ويساهم بشكل فعال في تخفيف الازدحام المروري وتحسين انسيابية الحركة. على الرغم من أن العمل في هذا المشروع الضخم بدأ في سبتمبر ٢٠١٨، إلا أن الفترة من ٢٠١٩ وحتى منتصف ٢٠٢٥ شهدت إنجازاً لعدة مراحله الجوهرية في عهد الحكومة الحالية. ففي أواخر عام ٢٠٢٠، جرى الانتهاء من المرحلة الأولى التي تربط منطقة بحركة بطريق بيران، بتكلفة بلغت ١٣١ مليون دولار. وفي نوفمبر ٢٠٢٢، افتتح رئيس الوزراء مسرور بارزاني شخصياً المرحلتين الثانية والثالثة، اللتين تربطان طريق بيران بطريق كويه، ومنطقة بحركة بطريق دهوك، مما يؤكد على الالتزام الحكومي بتسريع وتيرة الإنجاز.

يُصمم هذا الطريق وفقًا لأعلى المعايير العالمية، ويضم ثمانية جسور علوية وسبعة أنفاق، مما يعزز الربط بين أطراف المدينة ويسهل الوصول إلى المحافظات الأخرى كدهوك والسليمانية، ويدعم الحركة التجارية مع الدول المجاورة. ويضاف هذا الشارع إلى شبكة الطرق الحلقية المتكاملة في أربيل، ليكون الطريق الدائري السادس، ويعزز لقبها كـ«مدينة العنكبوت» بسبب شبكتها المعقدة والمترابطة من الطرق الدائرية.

قفزة نوعية نحو الحكومة الرقمية وتكريس العدالة

التحول نحو الحكومة الإلكترونية كان هدفًا استراتيجيًا لرقمنة الخدمات الحكومية بشكل كلي، مما عزز الشفافية المطلقة وسهل وصول المواطنين إلى الخدمات بسلاسة ويسر. تم إطلاق بوابة الخدمات الحكومية الرقمية الشاملة والمبتكرة، مقدمة أكثر من ٥٠ خدمة حكومية عبر الإنترنت بحلول نهاية ٢٠٢٤، وشهدت تسجيل الشركات أكثر من ١٠,٠٠٠ عملية إلكترونية. مشاريع الأتمتة المتكاملة والمتقدمة لعمليات وزارات عديدة قلصت زمن معالجة المعاملات بنسبة تتراوح بين ٣٠% إلى ٥٠%، ويجري العمل على نظام التوقيع الإلكتروني. شهدت المنصات الرقمية للحكومة زيادة قياسية وغير مسبوقة في عدد المستخدمين، متجاوزة ١٠٠,٠٠٠ زيارة شهرية بحلول ٢٠٢٤.

وفي قطاع القضاء والإصلاحات القانونية، سعت الحكومة بشكل حثيث ودؤوب لتعزيز استقلالية القضاء وكفاءته، بالإضافة إلى تحديث شامل وجذري للإطار القانوني. اتخذت خطوات جريئة وحاسمة لتدعيم استقلالية مجلس القضاء الأعلى، مما أسهم في رفع ثقة المواطنين بشكل مضطرد بالمؤسسة القضائية.

تم مراجعة واقتراح تعديلات على أكثر من ١٠ قوانين رئيسية لتبسيط الإجراءات وتسريع الفصل في الدعاوى، مع تنفيذ أكثر من ٢٠ برنامجًا تدريبيًا مكثفًا ونوعيًا للكوادر القضائية. وقد بدأ التحول الرقمي في المحاكم بتقليل الحاجة إلى الأوراق بنسبة ٢٠-٣٠%، مؤشرًا إلى مستقبل قضائي أكثر كفاءة.

كركوك الممكن: توأمة تجربة كوردستـــ

هتاو هموندي
كاتبة وناشطة

كركوك ليست مدينة متنازعا عليها، كما تحب الخطابات السياسية أن تصفها. كركوك مدينة متعطّشة للعدالة، ظُلِمت بالتاريخ أكثر مما اختُلف عليها بالسياسة. منذ أن وُضعت المادة (140) في الدستور العراقي، لم تكن مجرّد نصّ قانوني، بل إقرار أخلاقي بضرورة تصحيح

ـــان واستعادة العدالة المؤجلة

اختلال تاريخي عاشته المدينة لعقود من التغيير الديموغرافي والإقصاء المتعمّد. لكن العدالة التي كُتبت في سطور الدستور بقيت مؤجّلة، كما لو أن مرور الزمن قادر على إلغائها... غير أن الزمن، مهما طال، لا يُسقط الحق، ولا يُبطل الذاكرة.

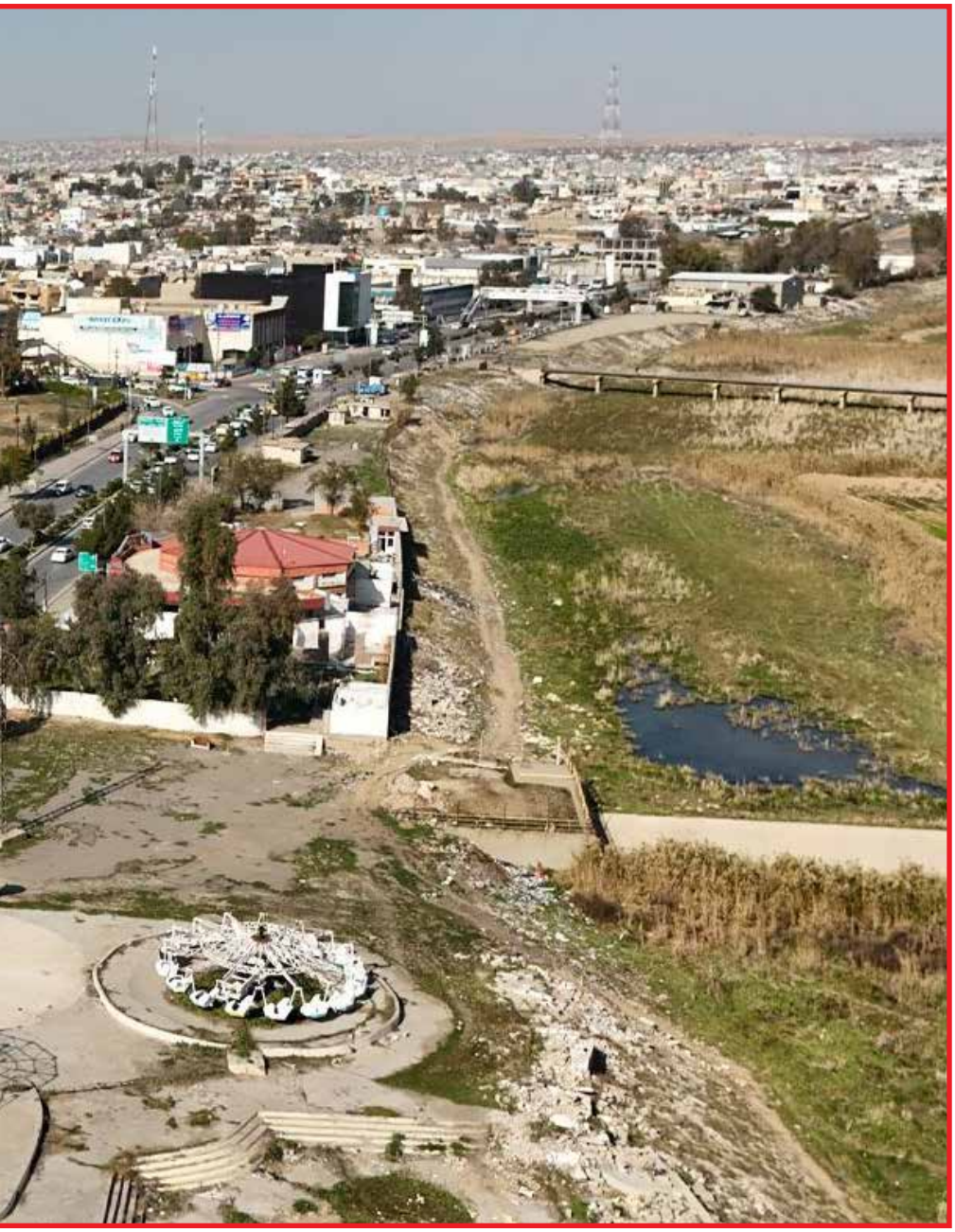

كركوك... جرح العدل المؤجل

كركوك ليست مجرد مساحة جغرافية في قلب العراق، بل هي مرآة لهويته المعقدة، مدينة تختصر التعدد الذي صاغ وجه هذا البلد: الكرد، والعرب، والتركمان، والكلدان، والآشوريون.

هذه الفسيفساء التي كان يفترض أن تكون مصدر غنى، تحوّلت في لحظة ما إلى ذريعة للصراع والتهميش، حين فُرضت عليها سياسات التغيير القسري التي نزعت عنها ملامحها الطبيعية.

منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم، ظلّ السؤال ذاته يتردّد: كيف نُعيد لكركوك توازنها دون أن نخسر وحدتنا؟

لكنّ الإجابات لم تأتِ من موقع الشراكة، بل من موقع المساومة.

تارة تُعامل كركوك كـ«ملفّ مؤجّل»، وتارة كـ«ورقة ضغط»، وتارة أخرى كـ«منطقة رمادية» لا تنتمي إلى أحد كي تبقى في متناول الجميع.

وبين هذه التسميات، ضاعت المدينة، وضاعت معها العدالة التي وعدت بها المادة ١٤٠.

من النصّ إلى الفعل

المادة (١٤٠) لم تكن مطلبا كرديا بقدر ما كانت إعلانا وطنيا لتصحيح المظالم.

إنّها ليست قانونا سياسيا، بل وثيقة إنسانية تقول إن العدالة لا تُجزّأ، وإن كركوك لا يمكن أن تستقرّ ما لم يُعاد إليها ما انتُزع منها.

لكن تطبيقها ظلّ رهين الحسابات السياسية، يتقدّم حين تتقاطع المصالح، ويتجمّد حين تهدأ.

لقد تحولت العدالة إلى «ملف تفاوضي» بدل أن تكون التزاما أخلاقيا ودستوريا.

غير أن كركوك اليوم لا تطلب الانتظار أكثر. ما تحتاجه هو رؤية عملية تُعيد تعريف العدالة في سياق تنموي وإداري جديد، لا في شعارات قومية أو شعور بالانتصار على الآخر.

فالمدينة التي نزفت من صراع الهويات، لا تُشفى إلا حين تُدار بعقل واحد هو عقل المواطنة.

توأمة التجربة الكوردستانية

في ظلّ غياب الإرادة الاتحادية الجادّة، يمكن لكركوك أن تنظر شمالا نحو تجربة إقليم كوردستان – لا لتستنسخها، بل لتستلهمها.

فالإقليم، رغم كل التحديات السياسية والاقتصادية، قدّم نموذجا إداريا وتنمويا متقدما نسبيا في مجالات الحكم المحلي، والتعليم، والتمكين الاقتصادي، والبنية التحتية.

نموذج يمكن أن يُترجم في كركوك على شكل «توأمة إدارية وتنموية»، تُعيد إلى المدينة حيويتها وتمنحها استقلالا إداريا مرنا في إطار الدولة العراقية.

هذه التوأمة لا تعني انفصالا، بل تكاملا عقلانيا يهدف إلى رفع مستوى الخدمات، وتطوير التعليم، وتمكين المرأة والشباب، وبناء هوية مدنية جامعة.

تجربة كوردستان قدّمت درسا في إدارة التنوع دون ذوبان، وفي تحويل الاستقرار الأمني إلى قاعدة للنمو.

وهي دروس تحتاجها كركوك أكثر من أي وقت مضى، لتتحول من ساحة صراع إلى فضاء للحياة.

الإنسان أولا... ثم السياسة

ما تحتاجه كركوك ليس مزيدا من الخطابات، بل تحولا في مركز الرؤية.

أن يعاد الإنسان إلى قلب المعادلة، لا أن يستخدم كوسيلة فيها.

حين يشعر المواطن الكركوكي – كائنا من كان – أن العدالة تعامله بصفته مواطنا لا مكونا،

حين يجد في مدينته فرصا متكافئة وتعليما حديثا وبيئة تحترم اختلافه،

حينها فقط يمكن أن تشفى المدينة من انقساماتها القديمة.

الإدارة الرشيدة ليست مسألة قرارات عليا، بل ثقافة يومية.

وكركوك تمتلك من العقول والكفاءات ما يؤهلها لأن تكون نموذجا في التنوع المنتج،

شرط أن تمنح الثقة لتدير نفسها بعيدا عن مركزية القرار وضعف الإرادة السياسية في بغداد.

من "الملف" إلى "الرسالة"

كركوك الممكن تبدأ حين نكفّ عن إدارة المدينة كـ«ملف أمني أو سياسي"،

وحين نتعامل معها كرسالة عدالة ومواطنة.

المدينة ليست ورقة في المساومات، بل بوصلة لمستقبل العراق.

فإذا استطاعت كركوك أن تتجاوز خطاب التنازع إلى خطاب العدالة،

فإنها ستمنح للعراق كله نموذجا في كيف تستعاد الثقة بين الدولة ومواطنيها.

التاريخ لا يمحى، لكن يمكن تصحيحه.

والعدالة قد تتأخر، لكنها لا تموت.

كركوك الممكن ليست حلما بعيدا، بل خيارا واقعيا يبدأ بقرار:

أن نعامل المدينة ككائن حي، لا كخندق سياسي.

أن نعيد إليها حقها في أن تكون مدينة للناس، لا للملفات.

من التقسيم إلى التكوين:

كوردستان الكبرى... م

د. يسرى خليل

أستاذة في القانون الدولي

في الشرق الأوسط، حيث تتبدل الخرائط كما تتبدل التحالفات، يظل الشعب الكوردي استثناءً في معادلة البقاء والمقاومة. فمنذ قرن كامل، يقف الكورد على تخوم الدول الأربع التي اقتسمت أرضهم، يحلمون بدولة تجمعهم وتردّ لهم حقهم في السيادة والهوية. اليوم، ومع تآكل النظام الإقليمي الذي رسمته اتفاقية سايكس بيكو، يعود مشروع كوردستان الكبرى إلى الواجهة، لا كخرافة قومية أو شعار عابر، بل كمشروعٍ سياسي واجتماعي بدأ يتشكل على الأرض بإرادة شعب لا ينكسر.

مشروع شعب لا ينكسر

لم تنتهِ اتفاقية سايكس بيكو رسميًا، ولم يُعلن أحد وفاتها، لكنها في الواقع سقطت دون ضجيج. فهذه الاتفاقية لم تكن مجرد تفاهم استعماري على تقاسم النفوذ بين القوى المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى، بل كانت وثيقة دفن جماعية لأحلام شعوب بأكملها، أولهم الشعب الكوردي. شعب خرج من أتون الحرب مثقلاً بآمال التحرر، فإذا به يجد نفسه موزعًا بين أربع دول ناشئة، لم يكن له رأي في رسم حدودها ولا صوت في خرائطها ولا نصيب في سيادتها.

هكذا جرى اقتطاع كوردستان إلى أجزاء، ليتحوّل الكورد من أصحاب أرض وتاريخ إلى أقليات سياسية بلا دولة، وأحيانًا بلا حق في لغتهم أو حتى في اسمهم.

حين وُقّعت سايكس بيكو في الغرف المغلقة عام ١٩١٦، لم يتخيل أحد أن أثرها سيمتد قرنًا كاملًا. لم تكن اتفاقية عابرة لمرحلة مؤقتة، بل كانت تأسيسًا لشرق أوسط هشّ محكوم بلعبة توازنات دولية لا تراعي هوية الشعوب ولا تطلعاتها. وبينما حظيت بعض القوميات بدول وطنية مستقلة، بقي الكورد موزعين بين العراق وسوريا وتركيا وإيران، يدفعون ثمن الجغرافيا كما يدفعون ثمن الحلم.

في تركيا، مُنع الكورد من التحدث بلغتهم، وتعرضت هويتهم للإنكار تحت مسمى "الأتراك الجبليون". وفي إيران، أُجهضت محاولاتهم للاستقلال الذاتي بالقوة. وفي سوريا، عاشوا عقودًا بلا جنسية. أما في العراق، فقد ذاقوا ويلات الأنفال والمقابر الجماعية والقصف الكيماوي والتغيير الديموغرافي. ورغم كل ذلك، لم ينطفئ الحلم الكوردي، بل اشتد عوده وتحوّل من فكرة ثقافية إلى مشروع سياسي وإنساني متجذر في الوعي الجمعي.

لم يكن حلم كوردستان الكبرى رفاهية فكرية، بل كان نداء هوية وسعيًا نحو العدالة التاريخية. ففي كل مرحلة من التاريخ الحديث، نهض من بين الكورد قادة وثوار ومثقفون ومقاتلون، لم يحملوا السلاح فقط، بل حملوا فكرة، ونصًّا، وأغنية، وحلمًا يتجاوز الحدود التي رسمها الغريب.

بعد عام ٢٠٠٣، شكّل إقليم كوردستان العراق نموذجًا سياسيًا فريدًا في المنطقة. مستفيدًا من شرعية نضاله الطويل وخصوصيته الجغرافية، أسس مؤسسات برلمانية وحكومة منتخبة وقوات بيشمركة تحمي تجربته، واقتصادًا بدأ يشق طريقه رغم التحديات والعقوبات. أما في سوريا، فقد أنتج الفراغ الذي خلّفه انهيار الدولة بعد عام ٢٠١١ تجربة الإدارة الذاتية بقيادة الكورد، التي رغم عدم إعلانها للاستقلال رسميًا، إلا أنها أرست كيانًا فعليًا له مؤسساته وإدارته المحلية وجيشه الخاص.

> في تركيا، مُنع الكورد من التحدث بلغتهم، وتعرضت هويتهم للأنكار تحت مسمى "الأتراك الجبليون

وفي تركيا، ورغم سياسات الإقصاء، استمرت الحركة الكوردية في النضال عبر الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، بينما تحولت المناطق الكوردية في إيران إلى بؤر دائمة للحراك الشعبي والمطالبة بالعدالة والكرامة. هكذا، ورغم اختلاف السياقات، ظلت الفكرة واحدة: الحفاظ على الوعي الكوردي الجمعي كقوة مقاومة للتذويب والتقسيم.

اليوم، تتآكل الخرائط التي رسمتها

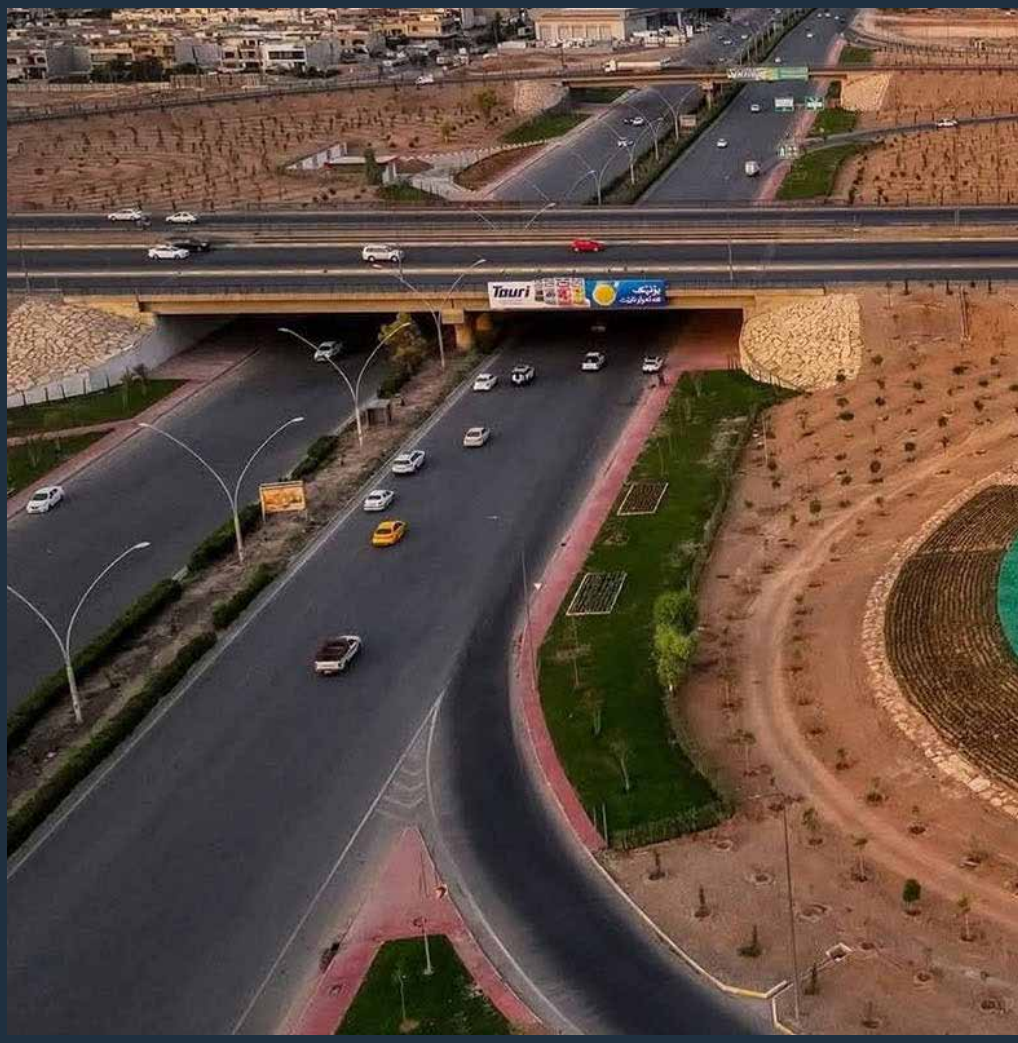

سايكس بيكو كما تتآكل الأنظمة التي ولدت من رحمها. العراق غارق في الانقسامات والصراعات السياسية، وسوريا ساحة نفوذ متنازع عليها بين قوى دولية وإقليمية، ولبنان يعيش انهيارًا متواصلاً، والأردن يقف على حافة التوازن الهش. في هذا المشهد المتداعي، يبدو أن الكورد وحدهم يمضون في مسار بناء كياناتهم بثبات ووعي سياسي متصاعد. صحيح أنهم لا يملكون إعلان الدولة بعد، لكنهم يمتلكون ما هو أهم: الإرادة، والشرعية الشعبية، والتجربة الواقعية التي تتجذر يومًا بعد آخر.

لم تعد فكرة كوردستان الكبرى حلمًا رومانسيًا أو خيالًا جغرافيًا، بل باتت مشروعًا استراتيجيًا يتشكل ببطء ولكن بثبات على الأرض. فهي اليوم مطروحة في النقاشات الدولية كمفهوم واقعي تحكمه متغيرات الجغرافيا والتحولات الإقليمية وصعود الفواعل غير الدولتية

> **لم تعد فكرة كوردستان الكبرى حلمًا رومانسيًا بل باتت مشروعًا استراتيجيًا يتشكل ببطء ولكن بثبات على الأرض**

وتراجع المركزيات القديمة. ومع ذلك، يبقى الطريق وعرًا، فهناك أربع دول ترى في أي مشروع كوردستاني تهديدًا لوحدة أراضيها، وقوى إقليمية لا تتعامل مع الكورد إلا كورقة تفاوض.

كما توجد داخل البيت الكوردي نفسه اختلافات في الرؤية بين من يدعو إلى الدولة المستقلة ومن يفضل الفيدرالية أو الإدارة الذاتية. إلا أن الثابت الوحيد هو الشعب الكوردي نفسه، الأكثر صبرًا وإيمانًا بأن المستقبل يمكن أن يُكتب بلغة مختلفة.

ربما المفارقة الأهم أن ما عجزت عنه الدبلوماسية الكوردية في المئة عام الماضية، حققته فوضى الشرق الأوسط المعاصر. فكلما ضعفت الدول المركزية، نهضت الكيانات الكوردية، وكلما تراجع نفوذ العواصم، ازداد حضور الإدارات المحلية شرعية. وحين صمت العالم عن إعادة رسم الحدود، تكفلت الوقائع على الأرض بذلك بصمت، دون إعلان، ولكن بخطى متواترة.

وليس القتال وحده ما يصنع الخريطة، بل أيضًا البناء والاستثمار والتعليم والإعلام وإدارة الاختلاف. فالدولة الحديثة لا تبدأ بحدود على الورق، بل بمنظومة من الوعي، والاقتصاد، والثقافة، والقدرة على إدارة الذات. من هنا، يبدو أن كوردستان الكبرى تتشكل اليوم ليس في الخرائط الرسمية، بل في وجدان شعبها، وفي تجربة حكمٍ تتطور رغم كل القيود.

لقد ماتت سايكس بيكو فعلاً، وإن لم تُكتب شهادة وفاتها بعد.

ومن بين رمادها، ينهض مشروعٌ لا يعرف الانكسار...

كوردستان الكبرى، حلمٌ يتحوّل إلى واقع.

الذهـــ
المـــلاذ الآمـــ

شهدت أسعار الذهب العالمية ارتفاعًا غير مسبوق خلال أكتوبر ٢٠٢٥، حيث تجاوزت الأونصة حاجز ٤,٣٠٠ دولار، مسجلةً أعلى مستوى لها في التاريخ. يأتي هذا الارتفاع في ظل توقعات بخفض أسعار الفائدة الأمريكية، وزيادة الطلب المؤسسي على المعدن الأصفر كملاذ آمن في ظل التوترات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

بحسب تقارير مالية، يُتوقع أن يصل سعر الذهب إلى ٤,٣٤٠ دولارًا بنهاية ٢٠٢٥، مع احتمالية تجاوز ٤,٦٠٠ دولارًا بحلول منتصف ٢٠٢٦، ما يجعل الاستثمار فيه محل اهتمام كبير للمستثمرين الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

ـــب
ـــن أم فقاعة

عوامل دعم ارتفاع الذهب

التوترات الجيوسياسية:

النزاعات الدولية والتوترات في الشرق الأوسط وآسيا تزيد من طلب المستثمرين على الذهب كملاذ آمن.

السياسات النقدية الأمريكية:

توقعات بخفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي تعزز من جاذبية الذهب، إذ يقلل انخفاض الفائدة من جدوى الاحتفاظ بالنقد ويزيد من قيمة الأصول الثابتة.

الطلب المؤسسي والمتزايد من البنوك المركزية:

تشهد البنوك المركزية وصناديق المؤشرات المدعومة بالسبائك زيادة في مشترياتها، مما يرفع الأسعار.

التقلبات في أسواق العملات والأسهم:

عدم الاستقرار في أسواق الأسهم والعملات يجعل الذهب خيارًا آمنًا للحفاظ على رأس المال.

البنوك العراقية: مصداقية أم تحديات مستمرة؟

على الرغم من استقرار النظام المصرفي العراقي نسبيًا مقارنةً ببعض الدول مثل لبنان، إلا أن البنوك العراقية تواجه تحديات متزايدة قد تؤثر على مصداقيتها وثقة المواطنين.

أبرز التحديات

الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات:

الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط، ما يجعل النظام المالي عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وتأثيرها على السيولة.

ارتفاع الديون الداخلية:

وصل الدين الداخلي إلى مستويات غير مسبوقة، ما يضع ضغوطًا على البنوك ويزيد من مخاطر التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

تحديات إدارية وتشغيلية:

وجود فروع مصرفية أجنبية، مثل بنك بيبلوس اللبناني، يثير تساؤلات حول استقرار النظام المصرفي المحلي وقدرته على مواجهة الصدمات المالية.

ضعف الشفافية والرقابة:

بالرغم من الإجراءات الإصلاحية الأخيرة، إلا أن بعض البنوك لا تزال تعاني من ضعف في الشفافية والمساءلة، مما يزيد المخاطر على المودعين.

الذهب والبنوك: التوازن بين الملاذ الآمن والمخاطر المالية

التوقعات المستقبلية للذهب

يشير المحللون إلى أن الذهب قد يستمر في ارتفاعه في المستقبل القريب، مدفوعًا بعدة عوامل:

استمرار التوترات الجيوسياسية العالمية.

تخفيف السياسات النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

زيادة الطلب المؤسسي من قبل البنوك المركزية وصناديق الاستثمار الكبرى.

لكن الخبراء يحذرون من احتمال تشكل فقاعة سعرية إذا تجاوزت الأسعار مستويات قياسية دون دعم اقتصادي حقيقي، مما قد يؤدي إلى تصحيح حاد في المستقبل.

توصيات واستراتيجيات

للمستثمرين الأفراد: النظر في الذهب كجزء من محفظة استثمارية متنوعة للحماية من المخاطر الاقتصادية.

للمودعين العراقيين:

توخي الحذر عند التعامل مع البنوك المحلية، ومتابعة التطورات المالية والاقتصادية.

لصانعي القرار:

تعزيز الشفافية المصرفية وتنويع مصادر الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط.

الذهب يشهد ارتفاعًا قياسيًا مدفوعًا بعوامل عالمية ومحلية، مع توقع استمرار الزخم في المستقبل القريب.

البنوك العراقية تواجه تحديات جدية تتعلق بالثقة والأمان، مع مخاطر مقارنة بالسيناريو اللبناني.

الاستثمار في الذهب قد يكون الملاذ الآمن في الوقت الحالي، لكن الحذر مطلوب لمواجهة أي تقلبات محتملة.

نشاطات مؤسسة رؤى خـلال شهـر سبـ

سبـ16ـتمبر

فيلم وسيمنار "خازر"

استضافت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية - قسم السيمنار - المخرج السينمائي نزار مامه، في ندوة مميزة عُرض خلالها فيلمه الجديد "خـازر"، بحضور نخبة من الباحثين والإعلاميين والمهتمين بالشأن الثقافي والفني والسينمائي.

شهدت النـدوة عـرضاً للفيلم الـذي تناول جوانب من تاريخ منطقة خازر وما تحمله من دلالات إنسانية، حيث أعاد العمل إحياء صفحة مهمة من الذاكرة الجمعية من خلال لغة بصرية رصينة وصياغة إخراجية متقنة.

أعـقـب الـعـرض حـوار مـفـتـوح بين الحـضـور والمـخـرج نـزار مـامـه، الـذي تحدث عن تجربته في إنجاز الفيلم، والصعوبات التي واجهها خلال عملية الإنتاج والتصوير، مؤكداً أن الهدف من العمل هو ربط الأجيال الحاضرة بماضيها وتعريفها بتاريخ مناطقها التي تزخر بالقصص والدروس.

من جانبها، أكـدت مؤسسة رؤى أن استضافة مثل هذه الفعاليات تأتي في إطار رسالتها الثقافية والمعرفية الرامية إلـى دعـم الإبـداع السينمائي والفكري، وإبـراز التجارب التي توثق التاريخ وتثري الوعي المجتمعي.

واختُتمت الندوة بالتأكيد على أهمية اسـتـمـرار الـتـعـاون بـيـن المبدعين والمؤسسات البحثية والثقافية لإنتاج أعـمـال تـسـاهـم فـي ترسيخ الهوية الوطنية وحفظ الذاكرة.

تمبر 2025

نشاطات مؤسسة رؤى خـلال شهـر سبـ

سبـ30ـتمبر

مؤسسة رؤى للدراسات تنظّم سينمارا حول إجراءات المفوضـ

نظّم قسم السينمار في مؤسسة رؤى للدراسات فعالية حوارية بعنوان:

"إجراءات المفوضية للحفاظ على انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥ من الخروقات والتلاعب"، بحضور نخبة من الأكاديميين والمهتمين بالشأن الانتخابي.

وقدّم السينمار الدكتور عماد جميل محسن سلامة، مستعرضا أبرز محاور الإجراءات التي اعتمدتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لضمان نزاهة العملية الانتخابية المقبلة، وحماية أصوات الناخبين من أي خروقات أو محاولات للتلاعب، إضافة إلى شرح الآليات الفنية والرقابية الجديدة التي من شأنها تعزيز الشفافية وبناء الثقة بالعملية الديمقراطية.

وتولى إدارة الحوار الأستاذ محمد زنكنه، الذي أدار نقاشًا موسعا مع الحضور حول أهمية الدور الرقابي والإعلامي والمجتمعي في مرافقة العملية الانتخابية، وأثر هذه الخطوات في ترسيخ الثقة الشعبية بنتائج الانتخابات.

وأكدت مؤسسة رؤى للدراسات أن تنظيم هذا السينمار يأتي في إطار

تمبر 2025

ية للحفاظ على نزاهة انتخابات مجلس النواب 2025

رسالتها الهادفة إلى دعم الحوار المجتمعي، وإثراء النقاش العام حول القضايا الانتخابية، وتعزيز التجارب الديمقراطية في العراق.

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

نواكشوط - موريتانيا

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com